J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (10): 1709 - 1736, 2015

SOCIETAL FACTORS LEADING TO 25 JANUARY AND 30 JUNE REVOLUTIONS IN EGYPT "A FIELD STUDY IN A VILLAGE OF SHARKIA GOVERNORATE"

Ecresh, A.A. and Huda A. El-Deeb
Rural Sociology Faculty of Agriculture- Zagazig University

العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو في مصر "دراسة ميدانية في إحدى قرى محافظة الشرقية"

أيمن أحمد عكرش و هدي أحمد علوان الديب
شعبة الاجتماع الريفي والارشاد الزراعي كلية الزراعة – جامعة الزقازيق

الملخص

استهدفت الدراسة الراهنة: التعرف على الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، التعرف على الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية السابقة بعد قيام ثورة ٢٥يناير وكذلك ثورة٣٠ يونيو كلا على حده، اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فيما يتعلق بدرجة تواجد كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير ، اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير ، والتعرف علي آراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتي٢٥ يناير و٣٠ يونيو على المجتمع المصرى. ولقد اجريت الدراسة الميدانية فى قرية منشأة أبو الأخضر بمركز الزقازيق محافظة الشرقية، وجمعت البيانات من عينة قوامها ١٥٠ مبحوث بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة من الأفراد الذين يزيد عمرهم عن ١٨ سنة المتواجدين بمساكنهم بالقرية (مبحوث من كل اسرة) بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان خلال الفترة من بداية شهر مارس واستمرت حتى نهاية شهر يونيه عام ٢٠١٥. ولقد استخدم فى تحليل بيانات الدراسة جداول الحصر العددي، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والدرجات التائية، معامل ألفا كرونباخ، اختبار كروسكال واليز. وكانت اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة: أن عامل الإدارة المحلية احتل الترتيب الأول من بين العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، يليه العامل النفسي، العامل الزراعي، ثم العامل الأمني، بينما احتل العامل الصحي، ثم العامل التعليمي الترتيبين الأخيرين من بين العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، كذلك احتفظ عامل الإدارة المحلية أيضاً بالترتيب الأول بعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو على حد سواء يليه العامل الزراعي، العامل الأمني، فالعامل النفسي، كما احتفظ العامل الصحي، العامل التعليمي بالترتيبين الأخيرين بعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ٣٠ يونيو. وبالنسبة لنتائج اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير وكذلك ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير تبين وجود فروق معنوية عند مستوى ٠.٠١ بالنسبة لتواجد العامل الأمني، ووجود فروق معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بالنسبة لتواجد كل من : العامل الاجتماعي، العامل التعليمي، والعامل السياسي ، بينما لم يتبين وجود فروق معنوية فيما يتعلق بتواجد كل من : العامل النفسي، العامل الاقتصادي، العامل الصحي، العامل الزراعي، وعامل الإدارة المحلية. وبالنسبة لآثار ثورتي ٢٥ يناير و٣٠يونيو علي المجتمع المصري من وجهة نظر المبحوثين اتضح أن أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير هي: مطالبة الجماهير بالقضاء على الفساد، التعبير عن الراى بحرية وديمقراطية فى امور وشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومطالبة الجماهير باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع بنسب بلغت (٢٧,٨%، ٢٠,٢%، ١٦,٥%) علي الترتيب، وكانت أهم الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير هي: انتشار الانفلات الامني وأعمال الشغب والسرقة والبلطجة وقلة الشعور بالامن والأمان، زيادة الرشاوى والفساد المالى والادارى، وغلاء الأسعار وندرة بعض السلع مثل البنزين والسولار والغاز بنسب بلغت (٢٥,٦%، ٢١,٦%، ١٣,٦%) علي الترتيب، كما تبين أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٣٠ يونيو هي: المطالبة باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع، القضاء على جماعة الاخوان وافكارها الهدامة، والرجوع النسبي لشعور المواطنين بالامن والأمان بنسب بلغت (٢٠,٣%، ١٧,٥%، ١٢,٧%) علي الترتيب، وكانت أهم الآثار السلبية لثورة ٣٠ يونيو هي: ظهور الرموز الفاسدة من اعضاء الحزب الوطنى مرة أخرى على الساحة السياسية، لم يحدث اى تغيير او تقدم فى احوال

المجتمع، وتراجع درجة الحرية فى التعبير عن الراى عما هو كان قائما خلال فترة احداث ٢٥ يناير بنسب بلغت (١٦.٠%، ١٠.٧%، ١٠.٧%) علي الترتيب.
الكلمات الاسترشادية: العوامل المجتمعية، الآثار الإيجابية والسلبية، ثورة ٢٥ يناير، ثورة٣٠ يونيو، مصر.

المقدمة

لم تمر البشرية في أية مرحلة من تاريخها بمرحلة تشبه المرحلة المعاصرة من حيث سرعة التغيير وعمقه وشموله، ولذلك بات تغيير الأوضاع في البلدان ضعيفة التطور ليس ضرورة من ضرورات العصر فحسب بل أصبح شرطاً للبقاء، وإذا تأملنا حقيقة التغيير الحاصل نجد أنه يحدث بفعل عدة عوامل أبرزها النظرة العقلية وما أفضت إليه من تفكير موضوعي وتقدم علمي في جميع المجالات، التصنيع وما اقترن بها من تكنولوجيا أدت إلي مزيد من سيطرة الانسان علي موارد الطبيعة، التوجه الغالب نحو مزيد من المشاركة الشعبية والحضور الجماهيري علي صعيد الحياة السياسية، وبروز الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم ولو بدرجات وأشكال متفاوتة في عمقها وشمولها، وهذه العوامل كان وما زال تأثيرها يقع علي نواحي الوجود الاجتماعي والحياة الاجتماعية كلها (الاقتصاد- السياسة- بنية المجتمع) بحيث كان يؤدي دائماً إلى انتقال المجتمعات البشرية من مرحلة أو درجة أدنى إلي مرحلة أو درجة أعلي تكون فيها أقدر علي إدارة موارد الطبيعة والمجتمع والسيطرة عليها، وإن كان هذا يتم بأشكال متباينة ودرجات متفاوتة بين المجتمعات البشرية (الخضور، ٢٠٠٩، ص٣٦٩).

وعلي الصعيد الاقتصادي فقد عانى المجتمع المصري منذ ثلاثة عقود من أزمة الاختناق الاقتصادي حيث أدى اتباع مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات إلى تخليها عن القطاعات الإنتاجية، وعلى الأخص الزراعة والصناعة، وسيطرة القطاعات الخدمية على الهيكل الاقتصادي، ومن ناحية أخرى أصبح الاقتصاد المصري أكثر اعتماداً على الخارج فى توفير احتياجاته من الغذاء والمنتجات الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية، كما قامت الدولة بتقليص الانفاق العام على الصحة والتعليم والإسكان الشعبي والخدمات الاجتماعية وتخفيض الدعم على الغذاء والاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل الفقراء عبئها الأكبر مما أدى إلى تزايد معدل الفقر ليصل إلى ٢١.٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم يقفز إلى ٢٥.٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠، كما أدى ذلك إلى تزايد معدلات الأمراض في مصر، ومنذ الخمسينات حتى عام ١٩٨٠ كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٦.٨%، وخلال الثلاثة عقود الأخيرة انخفض إلى ٤.٣%، ثم تدهور إلى ١.٣% عام ٢٠١١ ، وخلال الأعوام من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ كان متوسط المعدل السنوي للتضخم ٣.٢%، وخلال الأعوام من ١٩٧١ إلى ١٩٨١ ارتفع إلى ٩.٦%، وخلال الأعوام من ١٩٨٢ إلى ٢٠١٠ واصل ارتفاعه ليصل إلى ١١.٣%، ثم بلغ ١١.٥% عام ٢٠١١، كما تراكمت مشكلة البطالة فى مصر مما أدى إلى تزايد معدل البطالة ليصل إلى ٩.٨% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠ ويقفز إلى ١٢.٤% خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١، كما كان معدل الاستثمار في مصر متدنياً حيث بلغ ١٥.٤% عام ٢٠١١/٢٠١٠، ومن الضروري الإشارة إلى أن معدل الادخار أيضاً فى مصر كان متدنياً برغم اعتبارها ضمن دول الفئة المنخفضة من الدول متوسطة الدخل حيث بلغ ١٠.٨% عام ٢٠١١/٢٠١٠ (توفيق، ٢٠١٣).

وعلي الصعيد السياسي فقد اعتاد المصريون لعقود طويلة أنهم مهمشون، وأن السياسة يختص بها قلة من الناس في قمة السلطة وعلى رؤوس الأحزاب، كما أن السياسة هي نشاط نخبوي بالضرورة وأن ممارستها دائما محفوفة بالمخاطر، وأن الانتخابات عملية شكلية ويتم تزويرها، وأن إرادة الشعب لا وجود لها ولا تأثير، وكانت العلاقة قائمة على ما تمن به السلطة على الشعب من إصلاحات، فكانت النتيجة بعد غالبية المواطنين عن ممارسة أو المشاركة فى العمل السياسى، أما عن الأقلية التي آمنت بأهمية المشاركه السياسية فقد قوبلت بتكبيل الحريات والتضييقات الأمنية (عكاشة، ٢٠٠٥، ص١٥).

أما علي الصعيد الاجتماعي فقد تضمنت البنية الاجتماعية المصرية عوامل قوية لانتشار الفساد بين مختلف شرائح المجتمع المصري العليا والوسطى والدنيا، فبالنسبة للطبقة العليا تزايدت معدلات التزاوج بين المال والحكم فكانت سلطة اتخاذ القرارات في يد من لديهم مصالح خاصة نتج عنها اتخاذ قرارات تتوافق مع تلك المصالح الشخصية، أما بالنسبة للطبقة الوسطى والدنيا فكانت هناك عوامل عدة تعمل علي انتشار الفساد فيها، اذ زاد عدد الأفراد الذين لا يستطيعون مجرد البقاء علي قيد الحياه وزاد معه الشعور بعدم العداله واللامساواة إضافة لعوامل أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة وخصخصة المؤسسات الإنتاجية وما استتبعها من إحالة أعداد كبيرة من العمال علي المعاش المبكر ما نتج عنه هبوط شرائح متزايدة من الطبقة الوسطى إلى مستويات أدني، بالإضافة إلى تدهور مستوى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها مما دفع البعض من هؤلاء الأفراد لاتباع طرق غير مشروعه لتوفير متطلبات معيشتهم(رضوان، ٢٠١١، ص٦٥).

ونظراً لهذه العوامل مجتمعه وغيرها، فقد توالت الحركات الاحتجاجية بمصر تنديداً بسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واندلعت الثورة المصرية وهي ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو اليوم المحدد من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين والذي يوافق يوم عيد الشرطة في مصر، وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك (علام، ٢٠١٢، ص٢).

وعقب سقوط حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد ١٨ يومًا من التظاهرات تولى الرئيس محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد، ومع مرور عشرة أشهر على حكم الرئيس محمد مرسي، (رشدي، ٢٠١٣، ص ٢) جرت مظاهرات ٣٠ يونيو في مصر في محافظات عدة، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس محمد مرسي، وكان توقيت المظاهرات محددًا مسبقًا منذ أسابيع، وطالب المتظاهرون برحيل الرئيس محمد مرسي، وفي يوم ٣ يوليو أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها إنهاء حكم محمد مرسي،على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى أعلن عنها، وتبع ذلك البيان احتفالات في ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية (السويدي،٢٠١٤، ص٣). ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث للتعرف علي العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو في مصر.

المشكلة البحثية للدراسة:

في ضوء ما سبق ذكره من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي وفرت بيئه خصبه للاحتجاج علي النظام الحاكم ما نتج عنه ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو تثير الدراسة التساؤلات التالية: ما هي الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير؟، ما هي الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية السابقة بعد قيام ثورة ٢٥يناير وكذلك ثورة٣٠ يونيو كلا على حده ؟، هل هناك فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل عامل من العوامل المجتمعية السابق ذكرها؟، هل هناك فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العوامل المجتمعية السابق ذكرها ؟، ما هي آراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتي٢٥ يناير و٣٠ يونيو على المجتمع المصرى؟.

أهداف الدراسة: انطلاقا من أبعاد المشكلة البحثية السابقة، تستهدف هذه الدراسة ما يلي:

١- التعرف على الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.

٢- التعرف على الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية السابقة بعد قيام ثورة ٢٥يناير وكذلك ثورة٣٠ يونيو كلا على حده.

٣- اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.

٤- اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.

٥- التعرف علي آراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتي٢٥ يناير و٣٠ يونيو على المجتمع المصرى.

الإطار النظري:

مفهوم الثورة:

تعرف موسوعة علم الاجتماع (الأسود، ٢٠٠٣ ،ص٤٧) الثورة بأنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية". ويعرفها مايكل روسكن و روبرت كورد – في كتابهما مقدمة في العلوم السياسية- بأنها "عملية تغيير جذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له(Michael,2008, p.359) . . ويري حسيب (٢٠١١ ، ص٧٠) أن المعنى الدقيق للثورة "يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية". ويعرف Goldstone (1980,53) الثورة بأنها " محاولة لتحويل المؤسسات السياسية والسلطة السياسية في المجتمع، بواسطة تعبئة جماهيرية رسمية أو غير رسمية باستخدام إجراءات غير مؤسسية من شأنها تقويض السلطات ".

الخصائص الرئيسية لفترة ما قبل الثورة:

لقد أوضح برينتن (٢٠٠٩، ص١٠٥) في كتابه تشريح الثورة أن الخصائص الرئيسية لفترة ما قبل الثورة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- الأعراض: إن الطبقة الوسطى باعتبارها القوة الدافعة وراء الثورات، تشعر بغضب شديد من بعض القيود الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها والمفروضة عليها من قبل الحكومة، وفي هذه المرحلة تكون الحكومة غير فعالة بشكل لا يصدق وغير قادرة على إدارة البلاد بشكل فعال وأن هذا يمكن أن يكون بسبب وجود زعيم غير كفء داخل الحكومة، وأخيراً يعاني الحزب الحاكم من انسحاب المثقفين من حوله ورفضهم لسلوك الحكومة.

ب- رتفاع الحمى: إن ارتفاع الحمى هو تصعيد الغضب الذي تشعر به الطبقة الوسطى فينتفض الشعب في هذه المرحلة وهذه الانتفاضة ينتج عنها انهيار الهيكل الحكومي الحالي تحت هذه الانتفاضة الشعبية.

القانون العلمي للثورات:

يري الدسوقي **(٢٠٠٥، ص ص١٦-١٧)** أنه يمكن اكتشاف هذا القانون من واقع دراسة عينة من الثورات السياسية الاجتماعية الكبرى التي قامت في التاريخ الحديث بحثاً عن التراكمات الكمية التي أدت إلى التغيير الثوري. وهذه الثورات: الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة الروسية ١٩١٧، والثورة الصينية ١٩٤٩، والثورة المصرية ١٩٥٢، وثورات أمريكا اللاتينية(الجنوبية) في كل من بوليفيا ١٩٥٢، وكوستاريكا ١٩٥٣، وكوبا ١٩٥٩، وجواتيمالا ١٩٦٤، وإن متابعة حركة هذه الثورات من حيث أسبابها وتنظيمها وقيامها ونتائجها، ترصد الأسباب والشروط الرئيسية لقيام الثورات في الشروط الخمسة الآتية: (١) وجود تناقض اجتماعي- سياسي بين السلطة القائمة وبين المحكومين، كأن تكون هناك مشكلة اجتماعية حادة بسبب عدم التوازن بين الأجور وبين الأسعار، أو بسبب احتكار صفوة اجتماعية معينة للحكم وتنحية صفوات اجتماعية أخري، ومن ثم الصراع بمختلف أشكاله وحسب مقتضي الحال. (٢) السلطة الحاكمة تعجز عن حل التناقض القائم وتسعي للاحتفاظ بزمام الأمور في يدها عن طريق إرضاء مختلف الأطراف، ونقل التناقض إلي القوي المتنافسة معها، فتحاول استقطاب قوة ضد قوة، أو تصفية أخري، أو اختراق قوة ثالثة وهكذا، وتقديم تنازلات هنا وهناك فلا تنجح بل تزيد الأمور سوءاً، ذلك أن الحلول الوسطى كما يقول جون ستيوارت لا تقدم أي حلول علي الإطلاق. (٣) وجود جماعة "سياسية" سرية أو علنية، حزب أو جبهة، تسعي لحل التناقض القائم لصالحها، وفق ما تعبر عنه مصالح القوي المشاركة. (٤) جموع الناس تتطلع إلي التغيير وتنتظره يأساً من الوضع القائم أو ما يعبر عنه بشرط " توفر حالة الثورة في المجتمع". (٥) اختيار اللحظة المناسبة، أو الظرف المواتي للاستيلاء علي السلطة، وهذا الاختيار له حسابات دقيقة ويأخذ في الاعتبار عدة عوامل من حيث زمنه وتوقيته ومكانه حسب مقتضى الحال، وهذا يعني أن القيام بالعمل قبل اللحظة المناسبة المحددة يؤدي إلى إجهاض الثورة، والتأخر عن القيام بها في اللحظة المناسبة المحددة يؤدي إلى اجهاض الثورة، والتأخر عن القيام بها في اللحظة المناسبة من شأنه تفويت الفرصة.

فإذا توافرت هذه الشروط الكمية في مجتمع ما فإن الثورة تقع حتماً ولابد، وتلك هي خلاصة متابعة عوامل الثورة في تلك البلاد والتي لم نجد بينها اختلافاً إلا في أسماء الثوار وتنظيماتهم ووقت قيام الثورة ومكانها، وإذا لم يتوافر شرط أو اثنان فإن هذا لا يعني خطأ القانون، وإنما يعني أن تراكمات الحالة لم تكتمل بعد، أما إذا فشل الثوار في الاستيلاء علي السلطة وتم اعتقالهم وتصفيتهم فلا يجوز وصف ما قاموا به بالثورة اعتماداً علي أن الثورة تقاس بالأهداف التي كانت ترمي إليها.

النظريات المفسرة للتغيير الثوري: تعددت النظريات المفسرة للتغيير الثوري ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

١- نظرية التخلف الثقافيCultural Lag Theory: يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي (1886-1959) W.Ogburn أول من اهتم بالمعيار الثقافي لدراسة التغير، حيث رأي أن تاريخ الاختراعات قد أدى إلى التراكم في الثقافة المادية، غير أنه تراكم لم يكن موازيا للتراكم في الثقافة اللامادية كالدين والفن والقانون والعرف الاجتماعي، الشيء الذي يحدث التصادم بين الجديد الممثل في الوسائل التكنولوجية " وبين القديم الممثل في "القيم والمعايير والعرف الاجتماعي"،و الذي بدوره يؤدي إلى حدوث " الهوة الثقافية Cultural-Lag " أو ما أسماه بالتخلف الثقافي، حيث يكون سير الثقافة المادية بمعدلات سريعة لا تتجاوب معها سرعة الثقافة الغير مادية، أو الجانب الكيفي للثقافة، فينتج عن ذلك تخلف وهوة بين نمطي الثقافة، مما يساعد على بروز المشكلات الاجتماعية في المجتمع الحديث، وقد وصف "أوجبرن " التخلف الثقافي بقوله "إن الأجزاء المتخلفة للثقافة الحديثة لا تتغير بنفس السرعة، وبما أن هناك ارتباطا واعتمادا متبادلا بين هذه الأجزاء فإن التغير السريع في جزء من الثقافة يستلزم تكيفا جديدا بإحداث تغيرات أخرى في بقية أجزاء الثقافة باعتبارها كل مترابط" (سرحان،١٩٨١، ص١٦٦)، مما يشير إلى أن العامل الثقافي يعد احد العوامل المجتمعية لقيام الثورات.

٢- **نظرية الالتقاء Convergence Theory**: وقدم هذه الرؤية في تفسير عملية التغير " كلارك كير ١٩٦٠" وتقوم على فرضية مفادها أن العالم قد دخل مرحلة جديدة هي مرحلة التصنيع الكامل، وأن هناك من الأفكار ما ساير هذا التحول، في حين لازال البعض منها بعيدا عن المسايرة في التحول نحوالتصنيع، إلا أنه يكون لكل المجتمعات نفس المآل، حيث ستصل كل دولة من دول العالم إلى مرحلة التصنيع الكامل، حيث يكون التصنيع الصفة المشتركة بين كل المجتمعات، فيخلق نظما متشابهة، وأن التغير الاجتماعي الذي يحدث وفق ذلك، يكون محققا لصورة من صور التقارب والالتقاء بين المجتمعات الإنسانية والدول المختلفة (زايد، ١٩٩٢، ص٤٧)، مما يعني أن التخلف الصناعي يعد أحد العوامل المجتمعية لقيام الثورات.

٣- **نظرية روستو ومراحل النمو:** أقام والت روستو هذه النظرية في عام ١٩٦١على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في جميع المجتمعات يمر بمراحل محددة، والفرق بين مجتمع وآخر يتمثل في الدرجة التي قطعها المجتمع على طريق النمو، وحدد " روستو " تلك المراحل في خمس هي: رغبة المجتمع التقليدي في التحول لمجتمع متطور، مرحلة التهيؤ، مرحلة الانطلاق، مرحلة السعي نحو النضج، مرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير (زايد، ١٩٨٤، ص١٢٥)، ولا شك أن إنقطاع الدولة عن الاستمرار في إتمام هذه المراحل قد يساعد علي تخلفها مما يدفع بالمواطنين إلى المطالبة بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ويزداد السخط الشعبي علي النظام الحاكم وهذا ما حدث بالفعل في مصر حيث أعلن نظام مبارك منذ سنوات طويلة أنه يتبنى هذه المراحل في بناء الدولة المصرية، دون شعور المواطنين بنتائج إيجابية ملموسة.

٤- **متطلبات النسق الاجتماعي عند تالكوت بارسونز:** ينظر بارسونز إلى المجتمع من منظور أكثر تساعا هو منظور" النسق الاجتماعي"،والذي حسبه يشتمل على أنساق اجتماعية فرعية لكل منها أربعة وظائف أساسية هي (التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، والمحافظة على النسق)، و تحقيق هذه الوظائف الأربعة يتم من خلال التفاعل القائم بينها من جهة و بينها و بين النسق الاجتماعي العام أو الأكبرمن جهة أخرى، وعالج " بارسونز " موضوع التغير من خلال تعامله مع التغير الحادث من داخل النسق الاجتماعي انطلاقاً من افتراض مؤداه أن النسق دائما في دفاع عن حدوده، فهو يشتمل في داخله المحافظة على النسق، علاوة على انه يندمج مع الأنساق الأخرى لإنتاج شكل جديد و بصورة تكاملية حيث تؤدي التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي دوراً أساسيا في الحفاظ على النسق والاستمرارية (مصطفي، ٢٠٠٢، ص١١٤).

٥- **نظرية الطاقة في تفسير التغير عند لازلي هوايت:** يؤكد" هوايت "على أن المجتمعات الإنسانية لا يمكن لها أن تنمو إذا لم يكن هناك اتساع في مقدار الطاقة المتاحة للاستخدام الإنساني من أجل زيادة الإنتاج، وتجعل من الممكن تقسيم العمل، والتمايز الطبقي الاجتماعي، و تتميز بذلك المجتمعات الحديثة حيث تمتلك الطاقة الممكنة ليس فقط لأجل الإنتاج الضخم، بل لانجاز هذا الإنتاج بدون قيود أو عوائق، ومن هذا المنطلق يري هوايت أن الطاقة المتاحة هي أهم العناصر الرئيسية في التغير(الزغبي،١٩٧٨، ص٩٠).

٦- **النظرية الانتشارية Cyclical-Theories:** يعتبر A.L.Kroeber أحد رواد الاتجاه الانتشاري الذي يرى أن الانتشار هو انتقال العنصر الثقافي من مجتمع لآخر ومن دائرة ثقافية لأخري وقد يكون الانتشار سريعا أو بطيئا، ويضيف كروبر أن المادة الثقافية التي لا تنتشر خلف حدود الشعب الذي تأصلت فيه، لن يكون لها نصيب كبير في البقاء، بل من المحتمل أن تفنى مع الثقافة الخاصة التي تبقى متصلة بها، أو تلفظ من الوجود بنمو مواد جديدة ضمن هذه الثقافة (وصفي،١٩٩٠، ص٤٤)، ولا شك أن انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الفترة الأخيرة أدى إلي زيادة الاحتكاك الثقافي بين المواطنين المصريين المستخدمين لها والمواطنين من الشعوب الأخرى، فأدى إلى اكتساب ثقافة الاعتراض والتظاهر كما أدى إلى التعرف علي مستوى التقدم والحريات والعدالة الاجتماعية التي يعيش فيها المواطنين الآخرين في الدول الأخرى، وهو الأمر الذي ربما ساعد في المطالبة بتحقيق إصلاحات تنموية في مصر، كذلك ساهم في حدوث ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو.

٧- **نظريات الصراع والقوة Conflict and Power Theories:** يعتبر كارل ماركس من أبرز ممثلي نظريات الصراع، حيث يعتقد أن عملية الصراع القائم على العامل الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج من عدمها تؤدي وبالضرورة إلى التغير الاجتماعي حيث يري أن التاريخ الكلي للمجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي فالسبب الرئيسي للتغير حسبما يرى ماركس، يكمن في أن المجتمع ينتج الصراع من خلال تأثير التنافس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية، فالعامل الاقتصادي هو الذي يحدث أو ينتج التغيرات الأخرى من خلال ميكانيزم للصراع المكثف بين الجماعات الاجتماعية، وبين الأجزاء الأجزاء المختلفة من النسق الاجتماعي (كوهن، ١٩٨٥، ص٢٦٣)، ولا شك أن التزاوج بين السلطة والمال في الحكومات الأخيرة في حكم مبارك، كذلك ازدياد الهوة الاجتماعية بدرجة كبيرة جداً بين

رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين طبقات المجتمع الأخرى أدت إلى شعور المواطنين بعدم العدالة في توزيع مردودات التنمية على طبقات المجتمع مما أدى إلى وجود صراع طبقي معلن من جانب طبقات المجتمع الفقيرة والمثقفة في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير.

٨- **مدخل تحليل التاريخ الطبيعي للثورات الحديثة:** يحاول هذا المدخل أن يقدم تفسيرا للمراحل المختلفة داخل العملية الثورية ومن أبرز رواد هذا المدخل نجد جورج بيتي وكرين برنتون، حيث ركزا على دراسة النتائج الرئيسية للأعمال والأفعال التي تحلل مصادر التذمر والعنف(Boesche 2006,p70)، كأحد العلامات والمؤشرات للتطور الطبيعي الذي تمر به المجتمعات.

٩- **المدخل النفسي:** ويحاول هذا المدخل أن يبحث عن العوامل النفسية التي تدفع بالشخص لكي يشارك في الحركات الثورية، ويتزعم هذا المدخل جوستاف لوبون الذي يعرف الثورة على أنها " مجموعة من التحولات الفجائية في المعتقدات والأفكار والمذاهب (الكيالي، ١٩٧٩، ص٨٧٠)٠ مما يشير علي دور العامل النفسي في اندلاع الثورات.

١٠- **التفسير النقدي الارتقائي (المتفائل):** ساد في القرن التاسع عشر بين أحزاب ومفكري اليسار، وهو لا يزال سائدا في النظرية المادية التاريخية، وطبقا لهذا التفسير فإن الثورات السياسية والاجتماعية هي أدوات للتقدم الحتمي للبشرية، وهذا الاتجاه في علم الثورة ينقسم إلى عدة اتجاهات، فالبعض ضمن هذا التفسير يرى أن المساواة هي العلامة الأبرز على التقدم، أما الاتجاه الثاني والذي يعبر عن النظرة اللبرالية، يرى أن الانتفاضات الجماهيرية لا تكون تقدمية أصلا إلا عندما تكون موجهة ضد الحكام المستبدين، وهادفة لإقامة حكم حر (مقلد، ١٩٨٥، ص ٢٠).

١١- **نظرية الحق الطبيعي:** وتجسد هذه النظرية المفهوم البرجوازي للثورة وتعبر عن آراء أنصاره، فيعتقد دعاة نظرية الحق الطبيعي أن الثورة ضرورية لتوطيد الحرية والإخاء والمساواة، وكانت النظريات البرجوازية من أول نظريات الثورة في علم الاجتماع، وتؤكد هذه النظرية أن الأفعال الثورية ضرورية بسبب حقوق طبيعية معينة للإنسان، وبعض المبادئ الخالدة عن العدالة وليس بسبب الحاجات المادية الناضجة للتقدم الاجتماعي، وقد انقلب دعاة هذه النظرية فيما بعد على الثورات واعتبرها عارضا غير طبيعي في المجتمعات، كما لقيت هذه النظرية نقدا شديدا من سان سيمون و اوغيست كونت وكارل ماركس، إذ وصفها الأخير بأنها ليست علمية وأكد على الطابع الحتمي للثورات التي تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية (كرازين، ١٩٧٥، ص ٣١). مما يشير علي دور العامل النفسي في اندلاع الثورات.

الدراسات السابقة:

توصلت بعض الدراسات السابقة التى أمكن الإطلاع عليها في هذا المجال إلى العديد من النتائج أهمها: توصلت دراسة الخضور (٢٠٠٦) إلي أن (١) عملية التغير الاجتماعي عملية سياسية في جوهرها وانحراف هذه العملية باتجاه القوة واستخدام العنف ليس إلا تعبيراً عن فشل سياسي.(٢) إن تخلف الجانب الاقتصادي يفرز عدد كبير من المشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلي ضعف وظيفي يصيب الدولة ويجعلها غير قادرة علي القيام بالدور المطلوب منها والذي يعد واحداً من الأسباب الأساسية لانحراف عملية التغير الاجتماعي نحو العنف.(٣) إن غياب الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم والفعل الاجتماعي يعد سبباً أساسياً ثانياً للعنف. (٣) إن قمع حرية الفكر واستبعاد المثقفين يعد السبب الأساسي الثالث لانحراف عملية التغير باتجاه العنف. كما أوضحت دراسة الخضور (٢٠٠٩) : (١) أن تشكل الجماعة السياسية أو المجتمع السياسي يتطلب فضلاً عن توافر الشعب والمكان والجهاز السياسي وتبادل المنافع، وجود أهداف عامة تنظم العمل السياسي وهذه الأهداف كي تكون قادرة علي تشكيل إجماع حولها لابد أن تكون مقبولة عقلياً ووجدانياً من قبل الأغلبية. (٢) إن الديمقراطية كنظام سياسي وطريقة في الحكم تقوم علي عدة معطيات علي رأسها المشاركة في عملية الحكم وصنع القرار. (٣) إن أية عملية تحديث أو تغيير في وضع المجتمع لا يمكن أن تفرض من الخارج بمعني أن أي تغيير للواقع السياسي والاقتصادي لابد أن يواكبه تغيير في البنية الاجتماعية بحيث تتلائم مع التغييرات الحاصلة علي الصعيدين السابقين كي لا تعرقل مقاصد التغيير واتجاهاته العامة. (٤) قابلية بنية المجتمع للتعديل والتغيير تتوقف علي مدي مرونته ووحدته وتماسكه وهذه المعطيات تقوم علي شروط معينة كالشعور بالانتماء والتوحد بالمجتمع وإمكانية الحراك الاجتماعي وسيادة القانون وعدالته فضلاً عن مستوى معين من الوعي العام ومنظومة من القيم تعزز وتساند أنماط السلوك الاجتماعية والفردية المرغوب فيها.(٥) إن عملية التغير الاجتماعي عملية شاملة تطال جوانب المجتمع كلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي قبل كل شيء فعل إنساني. وبالنسبة لدور الشباب في التغيير. ولقد توصلت دراسة الدراوشة (٢٠١٢) إلى أن (١) الفيس بوك أكثر وسائل الاتصال تأثيراً على دور الشباب في التغيير، يليه الانترنت،ثم الفضائيات العربية، ثم المنابر والدروس الدينية، ثم المؤسسات التعليمية، ثم بعد ذلك الندوات والمحاضرات.

(٢) دور الشباب في التغيير تركز في مشاركة الشباب في العمل التطوعي وأساليب خدمة المجتمع، ثم مشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية، وبعد ذلك إحساس الشباب بالمسؤولية، ثم وعي الشباب بالتحديات السياسية والحوار البناء، ثم دور الشباب في تحقيق الضبط النفسي، ثم انتماء الشباب للأحزاب.(٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الشباب في التغيير تعزى لمتغير المستوى التعليمي، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والعمر، ومكان إقامة الأسرة. وتوصلت دراسة جلبي (٢٠١٣) إلى: (١) بلغت المعاناة من الاستبعاد الاجتماعي في مصر ذروتها قبل ثورة ٢٥ يناير، إذ انتشرت مظاهر اللامساواة الاجتماعية والتفاوت، وتباينت أشكال الاستبعاد الاجتماعي سواء كانت تفاوت بين الرجل والمرأة في مجالات عدة، أو تفاوت بين سكان المناطق العشوائية وسكان الأحياء الراقية، وصولاً إلي الاستبعاد الاجتماعي المتمثل في ضعف الإحساس بالهوية والمواطنة، (٢) تفاقم أوضاع الاستبعاد الاجتماعي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير أدي إلي زيادة العراقيل التي تعيق ممارسة الديمقراطية وتنتقص من حقوق المواطنة (٣) أسهمت عوامل عديدة في إشعال ثورة ٢٥ يناير كانقسام النسق الطبقي، غلبة القيم الفردية علي القيم الجماعية، عرقلة جهود التنمية المستدامة، التداخل بين السلطة والثروة، إسهام الإعلام في تزييف الوعي، وتزايد معدلات الفساد (٤) تزايدت الممارسات التي تهدف إلى التخلص من القوي السياسية والإقتصادية علي المجال العام في مصر بعد ثوررة ٢٥ يناير، وتحرر المجال العام، وذلك عبر مجموعة الإعلانات الدستورية، تعديلات قوانين مباشرة الحقوق السياسية، نظام الأحزاب، قانون السماح للمصريين بالخارج بممارسة حقوقهم السياسية، وظهور النقابات المستقلة (٥)أأخذت مقومات المواطنة النشطة في التشكل بعد ثورة ٢٥ يناير متمثلة في تزايد الحركات الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات من مختلف فئات الشعب مما يدل علي انخراط المواطن المصري في النشاطات الموجهه نحو التغيير الاجتماعي (٦) حدث التئام لمركب الهويات المتعددة في بناء موحد يجمع بين مختلف الطوائف والشرائح الاجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير، وأعاد إلي القمة مجموعة من القيم الجماعية التي تدعم التكامل الاجتماعي والاندماج الاجتماعي. وتوصلت دراسة Mahmoud (2013) أن: (١) شهد الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٠ حالة من الركود العام انعكست سلباً علي معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأسواق المال والسياحة حيث سجل الاقتصاد القومي لأول مره معدلاً سالباً للنمو -٤,٢% في الفترة من (يناير- مارس) من عام ٢٠١٠ (٢) شهد النصف الثاني من عام ٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة لم تشهده البلاد منذ نحو ٤ سنوات حيث سجل ١٢% مقارنة بمتوسط ٩% في الأعوام السابقة، ويرجع ذلك لمجموعة أسباب متمثلة في التأثير السلبي لثورة ٢٥ يناير علي تدفقات الاستثمار الخاص والأجنبي، وانخفاض أعداد السائحين مما يرتبط بصفة مباشرة طردياً بمعدلات البطالة بالإضافة إلى زيادة أعداد المصريين النازحين من الأراضي الليبية وباقي الدول العربية في أعقاب الانتفاضات الثورية التي شهدتها المنطقة العربية.

الفروض البحثية للدراسة:

١- توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة٣٠ يونيو كلاً علي حده فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير التالية (العامل الاجتماعي، العامل النفسي، العامل السياسي، العامل الاقتصادي، العامل الأمني، العامل التعليمي، العامل الصحي، العامل الزراعي، عامل الإدارة المحلية).

٢- توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة.

منهجية الدراسة وأدواتها Methodology :

اختيرت محافظة الشرقية مجالا جغرافياً ميدانياً للدراسة الراهنة لعدة أسباب: (١) تعتبر محافظة الشرقية من أكبر محافظات الجمهورية في عدد السكان حيث تحتل المركز الثالث من بين محافظات الجمهورية، والمركز الأول بين محافظات الوجه البحري. (٢) كما أنها تحتل ترتيباً متوسطا في قيمة دليل التنمية البشرية من بين محافظات الجمهورية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ص ص٢٦٦-٢٨٣). وتقع محافظة الشرقية ضمن محافظات الإقليم التخطيطي الثالث الذي يضم محافظات: الإسماعيلية ، السويس ، بورسعيد ، جنوب سيناء ، وشمال سيناء ، يحدها من الشمال بحيرة المنزلة ومن الجنوب محافظة القليوبية ومن الشرق محافظة الإسماعيلية ومن الغرب محافظة الغربية. وتعتبر محافظة الشرقية من المحافظات الكبرى في الوجه البحري في المساحة حيث تبلغ مساحتها ٤٩١١ كم٢، يغطى القطاع الريفي منها ٣٨٥٧ كم٢ بنسبة ٧٨.٥%. ويبلغ عدد سكان المحافظة تقديريا ٦٠٦٠٧٧٤ نسمة لعام ٢٠١٣، حيث يبلغ عدد السكان في الحضر ١٣٩٩٦٥٠ نسمة، في حين بلغ عددهم في الريف ٤٦٦١١٢٤ نسمة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣، ص١٧)، تتكون المحافظة من ثلاثة عشر مركزاً إدارياً يتبعها ٤٩٨ قرية،

ولإختيار القرية عينة الدراسة التابعة للمحافظة، تم إعداد دليل لمدى توافر الخدمات داخل القرى بالإضافة الى عدد السكان حيث يتكون الدليل من ٥٤ مؤشر كما هو موضح بجدول ١. وتم تحويل القيم الخام لكل مؤشر من هذه المؤشرات الى القيم المعيارية (z-score) ثم تحويلها الى الدرجات التائية (T-score) وذلك لإمكان ترتيب قرى المحافظة، ثم بعد ذلك تم تقسيم هذه القرى الى ثلاث فئات هي: فئة القرى الأكثر توافر فى الخدمات، فئة القرى متوسطة الخدمات، وفئة القرى متدنية الخدمات، ثم تم اختيار قرية من القري المتوسطة فى توافر الخدمات لتمثل معظم قرى المحافظة، وذلك بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة، فكانت القرية هى منشأة أبو الأخضر تتبع مركز الزقازيق، حيث بلغ جمله عدد سكانها ٤٤٠٤ ، وبلغ جملة عدد سكانها الاكبر من ١٨ سنة ٢٩٩٥ نسمة ، وقد تم تحديد حجم العينة بأخذ نسبة ٥% من عدد السكان اكبر من ١٨ سنة، فبلغ إجمالي حجم العينة نحو ١٥٠ مفردة، وتم اختيار مفردات العينة بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة من السكان الاكبر من ١٨سنة المتواجدين بمساكنهم بالقرية (مبحوث من كل اسرة)، وجمعت بيانات الدراسة بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان، وجمعت البيانات من بداية شهر مارس حتى نهاية شهر يونيه عام ٢٠١٥.

جدول ١. مؤشرات تقسيم قرى محافظة الشرقية وفقاً لمستوى الخدمات

م	المؤشر	م	المؤشر	م	المؤشر
١	عدد السكان	١٩	عدد مستشفى قروى	٣٧	عدد وحدة بيطرية
٢	المساحة الكلية	٢٠	عدد مستشفى خاص	٣٨	طرق مرصوفة
٣	المساحة المزروعة	٢١	عدد وحدات صحية	٣٩	عدد مركز شباب غير مطور
٤	مساحة المباني	٢٢	عدد مجموعات صحية	٤٠	عدد مركز شباب مطور
٥	مساحة جبانات	٢٣	عدد مراكز الامومة	٤١	عدد نادى رياضى
٦	عدد حضانة	٢٤	عدد جمعيات هلال أحمر	٤٢	عدد صالة مغطاه
٧	عدد مدارس ابتدائى	٢٥	عدد صيدليات	٤٣	عدد ملاعب مفتوحة
٨	عدد مدارس اعدادى	٢٦	عدد عيادات خاصة	٤٤	عدد لجان رياضية
٩	عدد مدارس ثانوى عام	٢٧	طول شبكه المياه	٤٥	عدد بيوت الشباب
١٠	عدد مدارس ثانوى تجارى	٢٨	عدد أعمدة الإنارة	٤٦	عدد استاد رياضى
١١	عدد مدارس ثانوى صناعى	٢٩	طول شبكة الصرف الصحى	٤٧	عدد مكتبة الطفل
١٢	عدد مدارس ثانوى زراعى	٣٠	عدد سنترالات	٤٨	عدد مساجد حكومية
١٣	عدد مدارس ابتدائى أزهرى	٣١	عدد الخطوط	٤٩	عدد مساجد أهلية
١٤	عدد مدارس اعدادى أزهرى	٣٢	عدد مكاتب البريد	٥٠	عدد كنائس
١٥	عدد مدارس ثانوى أزهرى	٣٣	عدد جمعيات تنمية المجتمع	٥١	عدد مشروعات شباب
١٦	عدد مستشفيات عام	٣٤	عدد الوحدات الاجتماعية	٥٢	عدد مراكز الشرطة
١٧	عدد مستشفيات تخصصى	٣٥	عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	٥٣	عدد نقطة إطفاء
١٨	عدد مستشفى تعليمى	٣٦	عدد بنوك القرية	٥٤	عدد الكفور والنجوع التابعة للقرية

المصدر: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، محافظة الشرقية ٢٠١٣.

التعاريف الإجرائية وأساليب قياس متغيرات ومؤشرات الدراسة:

أولاً: أساليب قياس المتغيرات الشخصية:

١- **النوع:** ويعبر عن جنس المبحوث (ذكر، وأنثى) وأعطيت الاستجابات ترميز هو: ذكر=٢، أنثي=١.

٢- **السن:** وحسب كرقم مطلق بعدد سنوات عمر المبحوث لأقرب سنة ميلادية جمعت فيها البيانات.

٣- **الحالة التعليمية:** ويقصد به مستوى تعليم المبحوث وهو متغير رتبي ذو ست فئات وأعطيت الاستجابات أوزان هي (أمي=١، يقرأ ويكتب=٢، مؤهل اقل من المتوسط(ابتدائي او إعدادي)=٣، مؤهل متوسط (دبلوم فنى او ثانوي عام)=٤، مؤهل فوق متوسط=٥، مؤهل جامعي =٦).

٤- **الحالة العملية:** ويقصد به ما إذا كان المبحوث يعمل أم لا، وهو متغير اسمي ذو فئتين، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: لا يعمل=١، يعمل=٢ للتمييز الرقمي فقط.

٥- **إجمالي الدخل الشهري للأسرة:** ويقصد به جملة الدخل الشهري بالجنيه لأسرة المبحوث من مختلف المصادر ومن مختلف أفراد الأسرة بما فيها المبحوث نفسه، وقد حسب كرقم مطلق.

٦- **محل النشأة:** ويقصد به ما إذا كانت نشأة المبحوث ريفية أم حضرية، وهو متغير اسمي ذو فئتين، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: ريف=١، حضر=٢، للتمييز الرقمي فقط.

٧- **محل الإقامة:** ويقصد به ما إذا كانت إقامة المبحوث في الريف أم الحضر، وهو متغير اسمي ذو فئتين، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: ريف=١، حضر=٢، للتمييز الرقمي فقط

٨- **الحالة الزواجية للمبحوث:** ويقصد بها الحالة الزواجية للمبحوث، وتحتوى على أربعة فئات (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل). واعطيت الاستجابات درجات١، ٢، ٣،٤ علي الترتيب للتميز فقط.

٩- **عدد أفراد الاسرة:** ويعبر عن عدد أفراد الأسرة التي يعيش معها المبحوث بما فيها المبحوث نفسه، وحسب كرقم مطلق.

١٠- **درجة امتلاك مستلزمات الحياة الحديثة**: ويقصد بها درجة امتلاك المبحوث وأسرته المعيشية لعدد ١٢ من الأجهزة المنزلية الحديثة (كالثلاجة، غسالة فول أوتوماتيك، موبايل، ...إلى غيرها من الأجهزة)، ولقد تم تقسيم هذه الأجهزة إلى عدة فئات مع إعطاء كل فئة وزن معين يعبر سعرها الحالي في السوق المصري، وحسبت الدرجة الكلية لها بمجموع حاصل ضرب عدد كل جهاز × الوزن المرجح للفئة التي ينضم إليها، ثم تقسيم الدرجة الاجمالية لثلاث فئات واعطيت اوزان هى (منخفضة =١، متوسطة=٢، مرتفعة=٣).

١١- **نوع حيازة المنزل:** ويقصد به نوعية حيازة المبحوث للمنزل الذي يقيم به، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: إيجار=١، ملك مشترك=٢، ملك خاص=٣.

١٢- **مساحة المنزل:** ويقصد به مساحة المنزل الذي يقيم به المبحوث بالمتر المربع، وتم قياسه كرقم مطلق بالمتر المربع.

١٣- **نوع السكن:** ويقصد به نوع السكن الذي يقيم به المبحوث وأعطيت الاستجابات أوزان هي: غرفة=١، شقة=٢، منزل=٣.

١٤- **شعور الاسرة بالراحة في المسكن:** ويقصد به شعور أسرة المبحوث بالراحة في مسكنهم وأعطيت الاستجابات أوزان هي: لا=١، لحد ما=٢، نعم=٣.

١٥- **عدد طوابق المنزل:** ويقصد به عدد طوابق المنزل الذي يقيم به المبحوث، وتم قياسه كرقم مطلق بعدد الطوابق.

١٦- **عدد غرف المنزل:** ويقصد به عدد غرف المنزل الذي يقيم به المبحوث، وتم قياسه كرقم مطلق بعدد الغرف.

١٧- **نوع مادة بناء المنزل:** ويقصد به المادة المستخدمة في بناء منزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي الطوب اللبن =١، الحجر الجيري =٢، الطوب الأحمر=٣.

١٨- **نوع أرضية المنزل:** ويقصد به نوعية الأرضية في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: تراب أو خشب=١، خرسانة =٢، بلاط،سيراميك =٣.

١٩- **نوع سقف المنزل:** ويقصد به نوعية السقف في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: معرش=١، خشب=٢، خرسانة=٣.

٢٠- **مصدر مياه الشرب:** ويقصد به مصدر مياه الشرب في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: طلمبة مياه=١، حنفية عامة=٢، شبكة مياه بالمنزل=٣.

٢١- **نوع دورة المياه:** ويقصد به نوع دورة المياه الموجودة في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: قاعدة بلدي فقط=١،قاعدة إفرنجي فقط=٢، قاعدة إفرنجي وبانيو=٣.

٢٢- **وجود مطبخ مستقل**: ويقصد به وجود مطبخ مستقل بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: لا يوجد=١، يوجد مشترك=٢، يوجد مستقل=٢.

٢٣- **الصرف الصحي:** ويقصد به نوع الصرف الصحي بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: لا يوجد=١، ترنشات=٢، شبكة صرف صحي=٣.

٢٤- **المفروشات بالمسكن:** ويقصد به نوع المفروشات الموجودة بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات حصير=١، كليم=٢، موكيت أو سجاد=٣.

٢٥- **أثاث المسكن:** ويقصد به نوع الأثاث الموجود بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: تقليدية=١، حديثة لحد ما=٢، حديثة=٣.

٢٦- **طلاء المسكن:** ويقصد به نوع طلاء منزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: بدون طلاء=١، جير=٢، بلاستيك أو زيت=٣.

٢٧- **مصدر الإضاءة بالمنزل**: ويقصد به مصدر الإضاءة بالمنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي خطوط كهرباء=١، مولد كهرباء=٢.

٢٨- **نوع الوقود المستخدم في الطهى:** ويقصد به نوع الوقود الذي يستخدمه المبحوث في المنزل وأعطيت الاستجابات أوزان هي أنبوبة بوتاجاز=١، غاز=٢.

ثانياً: أساليب قياس العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو:

١-**العامل الاجتماعي:** ويقصد به مجموعة المؤشرات الاجتماعية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كالانقسام بين الناس وانعدام الضمير وضعف الانتماء للبلد وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٤عبارة، وقد بلغ المدى النظري له (١٤-٤٢) درجة. وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٦٤وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس.

٢-**العامل النفسي:** ويقصد به مجموعة المؤشرات النفسية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كقلة الطموح والشعور بالإحباط والاغتراب وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها٨عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٨-٢٤) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ٠.٧٨٧ وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس.

٣-**العامل السياسي:** ويقصد به مجموعة المؤشرات السياسية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كتدني ثقافة الحوار وتكبيل الحريات السياسية وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٢عباره، وقد بلغ المدى النظري له (١٢-٣٣) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٦٩وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس.

٤-**العامل الاقتصادي:** ويقصد به مجموعة المؤشرات الاقتصادية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض الأجور والمرتبات وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٥عباره، وقد بلغ المدى النظري له (١٥-٤٥) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ٠.٧٦٩ وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس.

٥-**العامل الأمني:** ويقصد به مجموعة المؤشرات الأمنية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كانتشار السرقات والانفلات الأمني وزيادة أعمال التخريب وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ٨عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٨-٢٤) درجة ، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٩٤وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس

٦-**العامل التعليمي:** ويقصد به مجموعة المؤشرات التعليمية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وارتفاع المصروفات المدرسية وسوء المناهج التعليمية وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ٢٤عباره، وقد بلغ المدى النظري له (٢٤-٧٢) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ٠.٧٥٩ وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس

٧-**العامل الصحي:** ويقصد به مجموعة المؤشرات الصحية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كانتشار الأمراض المعدية وارتفاع أسعار الدواء وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٨عبارة، وقد بلغ المدى النظري له (١٨-٥٤) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٦٢وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس.

٨-**العامل الزراعي:** ويقصد به مجموعة المؤشرات الزراعية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كارتفاع أسعار الأسمدة والبذور وقلة الإنتاج الزراعي غيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ٧عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٧-٢١) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٩٨وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس.

٩-**عامل الإدارة المحلية:** ويقصد به مجموعة المؤشرات الخاص بالإدارة المحلية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كالروتين الحكومي والوساطة والمحسوبية وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة =٣، متوسطة=٢، ضعيفة= ١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من

العبارات المكونة له وعددها ٤ عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٤-١٢) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٨٢٧وهي قيمه تشير إلى ثبات المقياس.

الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة Statistic analyses:

استخدم فى تحليل بيانات الدراسة جداول الحصر العددي، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والدرجات التائية، معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha Coefficient، كما تم استخدام اختبار كروسكال-واليز Kruskal-Wallis One-way Analysis of Variance.

خصائص العينة Characteristics of sample:

يوضح الجدول رقم (٢) التالي بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للمبحوثين في منطقة الدراسة ومنه يتضح ما يلي من خصائص: (١)نوع المبحوث: اتضح أن أكثرية المبحوثين فى منطقة الدراسة(٦٦%) كانوا إناث. (٢) السن: اتضح أن (٧١,٣%) من المبحوثين في منطقة الدراسة يقعون في الفئة العمرية (٢٢-٣٨) سنة (٣) الحالة التعليمية: تبين أن أقل من نصف المبحوثين فى منطقة الدراسة (٤٥,٧%) تعليمهم جامعي. (٤) الحالة العملية: اتضح أن (٦٠%) من المبحوثين فى منطقة الدراسة لا يعملون. (٥) إجمالي الدخل الشهري للأسرة: اتضح أن (٣٩,٣%) من المبحوثين فى منطقة الدراسة يتراوح دخل أسرهم ما بين (١٦٠٠- ٢٦٩٩) جنيه. (٦) محل النشأة: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين فى منطقة الدراسة (٦٢%) محل نشأتهم ريفية. (٧) محل الإقامة: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين فى منطقة الدراسة (٦٠,٧%) محل إقامتهم في الريف. (٨) الحالة الزواجية: اتضح أن (٥٢%) من المبحوثين فى منطقة الدراسة حالتهم الزواجية أعزب. (٩) عدد أفراد الأسرة: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين فى منطقة الدراسة (٦٠,٧%) يتراوح حجم أسرهم بين (٥-٧) أفراد. (١٠) امتلاك المستلزمات المنزلية الحديثة: اتضح أن أقل من نصف المبحوثين فى منطقة الدراسة (٤٢%) درجة امتلاكهم للمستلزمات المنزلية الحديثة متوسطة. (١١) نوعية حيازة المنزل: تبين أن أغلبية المبحوثين في منطقة الدراسة (٨١,٣%) نوعية حيازتهم للمنزل ملك خاص. (١٢) مساحة المنزل: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين فى منطقة الدراسة (٥٤,٤%) تتراوح مساحة منزلهم بين (٦٥-١٥٩)م^{٢}. (١٣) نوع السكن: اتضح أن (٥٠,٧%) من المبحوثين في منطقة الدراسة نوع سكنهم شقه. (١٤) شعور الاسرة بالراحة في المسكن: تبين أن أكثرية المبحوثين في منطقة الدراسة (٧٥,٣%) لا يشعرون بالراحة في المسكن. (١٥) عدد طوابق المنزل: اتضح أن أكثر من نصف المبحوثين فى منطقة الدراسة (٥٦,٧%) يتكون منزلهم من (١-٢) طابق. (١٦) عدد غرف المنزل: تبين أن (٥٠,٧%) من المبحوثين في منطقة الدراسة يتكون منزلهم من (١-٢) غرفة. (١٧) نوع مادة بناء المنزل: اتضح أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٧,٣%) مادة بناء منزلهم هي الطوب الأحمر. (١٨) نوع أرضية المنزل: تبين أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٠,٧%) أرضية منزلهم بلاط أو سيراميك. (١٩) نوع سقف المنزل: اتضح أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٦,٧%) سقف منزلهم خرسانه. (٢٠) مصدر مياه الشرب: تبين أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٥,٣%) مصدر مياه الشرب لديهم شبكة مياه بالمنزل. (٢١) نوع دورة المياه: تبين أن أكثر من نصف مبحوثي منطقة الدراسة (٥٦%) لديهم قاعدة بلدي فقط. (٢٢) وجود مطبخ مستقل: اتضح أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٨٤%) لديهم مطبخ مستقل. (٢٣) نوع الصرف الصحي: اتضح أن أكثرية مبحوثي منطقة الدراسة (٧٨%) لديهم شبكة صرف صحي. (٢٤) نوع المفروشات بالمنزل: تبين أن (٧٠%) من مبحوثي منطقة الدراسة يفرشون منزلهم حصير. (٢٥) نوعية أثاث المنزل: اتضح أن أقل من نصف مبحوثي منطقة الدراسة (٤١,٣%) أثاث منزلهم حديث لحد ما. (٢٦) نوعية طلاء المنزل: اتضح أن أقل من نصف مبحوثي منطقة الدراسة (٤٧,٣%) منزلهم بدون طلاء. (٢٧) مصدر الإضاءة بالمنزل: تبين أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٠,٧%) مصدر الإضاءة بمنزلهم خطوط كهرباء. (٢٨) نوع الوقود المستخدم في الطهي: تبين أن أكثرية مبحوثي منطقة الدراسة (٧٧,٣%) يحصلون علي وقود الطهي من أنبوبة البوتاجار.

جدول رقم (٢) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للعينة المدروسة

متغيرات شخصيه واقتصادية	فئات	عدد	%	متغيرات شخصيه واقتصادية	فئات	عدد	%
١- النوع	ذكر	٥١	٣٤	١٥- عدد طوابق المنزل	(١-٢) طابق	٨٥	٥٦.٧
	أنثي	٩٩	٦٦		(٣-٤) طابق	٥٣	٣٥.٣
٢- السن	(٢٢-٣٨) سنة	١٠٧	٧١.٣		(٥-٦) طابق	١٢	٨
	(٣٩-٥٥) سنة	٢٦	١٧.٤	١٦- عدد غرف المنزل	(١-٢) غرفة	٧٦	٥٠.٧
	(٥٦-٧٣) سنة	١٧	١١.٣		(٣-٤) غرفة	٦٧	٤٤.٧
٣- الحالة التعليمية	أمي	٦	٤		(٥-٦) غرفة	٧	٤.٦
	تعليم ابتدائي	٨	٥.٣	١٧- نوع مادة بناء المنزل	الطوب اللبن	٣	٠.٢
	تعليم ثانوي	١٥	١٠		الحجر الجيري	١	٠.٧
	تعليم فوق متوسط	٣٥	٢٣.٣		الطوب الأحمر	١٤٦	٩٧.٣
	تعليم جامعي	٨٢	٤٥.٧	١٨- نوع أرضية المنزل	تراب أو خشب	٢	١.٤
	دراسات عليا	٤	٢.٧		خرسانة	١٢	٠.٩
٤- الحالة العملية	لا يعمل	٩٠	٦٠		بلاط أوسيراميك	١٣٦	٩٠.٧
	يعمل	٦٠	٤٠	١٩- نوع سقف المنزل	معرش	١	٠.٦
٥- إجمالي الدخل الشهري للأسرة	(٥٠٠-١٥٩٩) جنيه	٥٨	٣٨.٧		خشب	٤	٢.٧
	(١٦٠٠- ٢٦٩٩) جنيه	٥٩	٣٩.٣		خرسانة	١٤٥	٩٦.٧
	(٢٧٠٠-٧٠٠٠) جنيه	٣٣	٢٢	٢٠- مصدر مياه الشرب	طلمبة مياة	٥	٣.٣
٦- محل النشأة	ريف	٩٣	٦٢		حنفية عامة	٢	١.٤
	حضر	٥٧	٣٨		شبكة مياه بالمنزل	١٤٣	٩٥.٣
٧-محل الاقامة	ريف	٩١	٦٠.٧	٢١- نوع دورة المياه	قاعدة بلدي فقط	٨٤	٥٦
	حضر	٥٩	٣٩.٣		قاعدة إفرنجي فقط	٣	٢
٨- الحالة الزواجية	أعزب	٧٨	٥٢		قاعدة إفرنجي وبانيو	٦٣	٤٢
	متزوج	٦٣	٤٢	٢٢- وجود مطبخ مستقل	لا يوجد	٤	٢.٧
	مطلق	١	٠.٧		يوجد مشترك	٢٠	١.٣
	أرمل	٨	٥.٣		يوجد مستقل	١٢٦	٨٤
٩- عدد أفراد الأسرة	أسرة أقل من ٥أفراد	٤٨	٣٢	٢٣- نوع الصرف الصحي	لا يوجد	٧	٤.٧
	أسرة من ٥-٧أفراد	٩١	٦٠.٧		ترنشات	٢٦	١٧.٣
	أسرة أكبر من ٧أفراد	١١	٧.٣		شبكة صرف صحي	١١٧	٧٨
١٠- امتلاك المستلزمات المنزلية الحديثة	منخفضة	٤٩	٣٢.٧	٢٤- نوع المفروشات بالمنزل	حصير	١٠٥	٧٠
	متوسطة	٦٣	٤٢		كليم	١٥	١٠
	مرتفعة	٣٨	٢٥.٣		موكيت أو سجاد	٣٠	٢٠
١١- نوعية حيازة المنزل	إيجار	٢٠	١٣.٣	٢٥- نوعية أثاث المنزل	تقليدية	٥٦	٣٧.٣
	ملك مشترك	٨	٥.٤		حديثة لحد ما	٦٢	٤١.٣
	ملك خاص	١٢٢	٨١.٣		حديثة	٣٢	٢١.٤
١٢- مساحة المنزل	(٦٥-١٥٩) متر	٨٢	٥٤.٤	٢٦- نوعية طلاء المنزل	بدون طلاء	٧١	٤٧.٣
	(١٦٠-٢٥٤) متر	٥٧	٣٨		جير	٥٥	٣٦.٧
	(٢٥٥-٣٥٠) متر	١١	٧.٦		بلاستيك أو زيت	٢٤	١٦
١٣- نوع السكن	غرفة	١	٠.٦	٢٧- مصدر الإضاءة بالمنزل	خطوط كهرباء	١٣٦	٩٠.٧
	شقة	٧٦	٥٠.٧		مولد كهربائي	١٤	٩.٣
	منزل	٧٣	٤٨.٧	٢٨- نوع الوقود المستخدم في الطهى	انبوبة بوتجاز	١١٦	٧٧.٣
١٤-شعور الاسرة بالراحة في المسكن	لا	١١٣	٧٥.٣		غاز	٣٤	٢٢.٧
	لحدما	٣٥	٢٣.٣				
	نعم	٢	١.٤				

النتائج والمناقشات

اولا- النتائج المتعلقة بالأهمية النسبية العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير:

يتبين من نتائج جدول رقم (٣) أن عامل الإدارة المحلية احتل الترتيب الأول من بين العوامل المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، يليه العامل النفسي، العامل الزراعي، والعامل الأمني، بينما احتل العامل الصحي، العامل التعليمي الترتيبين الأخيرين من بين العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.

وتتفق هذه النتائج مع نظرية الالتقاء، نظرية الطاقة، ونظرية روستو ومراحل النمو والتي تشير إلى دور فساد الإدارة المحلية في اندلاع الثورات، كما تتفق أيضاً مع نظرية الحق الطبيعي، والمدخل النفسي فيما يتعلق بدور العامل النفسي للأفراد في الاحتجاج والثورة علي النظام الحاكم.

جدول رقم (٣) الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير

العوامل المجتمعية	الفئات	قبل ثورة ٢٥ يناير		مجموع الأوزان المرجحه	عدد المؤشرات لكل عامل	الوزن النسبي لكل عامل	ترتيب العامل
		عدد	%				
العامل الاجتماعي	ضعيفة	١٧	١١.٣٣	٣٤٣	١٤	٢٤,٥	٦
	متوسطة	٧٣	٤٨.٦٧				
	كبيرة	٦٠	٤٠.٠٠				
العامل النفسي	ضعيفة	١٢	٨.٠٠	٣٨٨	٨	٤٨,٥	٢
	متوسطة	٥٦	٣٧.٣٣				
	كبيرة	٨٢	٥٤.٦٧				
العامل السياسي	ضعيفة	٥٣	٣٥.٣٣	٢٦٢	١٢	٢١,٨	٧
	متوسطة	٨٢	٥٤.٦٧				
	كبيرة	١٥	١٠.٠٠				
العامل الاقتصادي	ضعيفة	٤	٢.٦٧	٣٧٧	١٥	٢٥,١	٥
	متوسطة	٦٥	٤٣.٣٣				
	كبيرة	٨١	٥٤.٠٠				
العامل الأمني	ضعيفة	٤٣	٢٨.٦٧	٣١٦	٨	٣٩,٥	٤
	متوسطة	٤٨	٣٢.٠٠				
	كبيرة	٥٩	٣٩.٣٣				
العامل التعليمي	ضعيفة	٢٢	١٤.٦٧	٣٤٣	٢٤	١٤,٣	٩
	متوسطة	٦٣	٤٢.٠٠				
	كبيرة	٦٥	٤٣.٣٣				
العامل الصحي	ضعيفة	٨	٥.٣٣	٢٩٢	١٨	١٦,١	٨
	متوسطة	٥٣	٣٥.٣٣				
	كبيرة	٨٩	٥٩.٣٣				
العامل الزراعي	ضعيفة	١١	٧.٣٣	٢٨٩	٧	٣٩,٩	٣
	متوسطة	٦٠	٤٠.٠٠				
	كبيرة	٧٩	٥٢.٦٧				
عامل الإدارة المحلية	ضعيفة	٩	٦.٠٠	٤٠١	٤	١٠٠,٣	١
	متوسطة	٣١	٢٠.٦٧				
	كبيرة	١١٠	٧٣.٣٣				

ثانيا- النتائج المتعلقة بالأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية المدروسة بعد كلا من ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو:

يتضح من نتائج جدول رقم (٤) أن عامل الإدارة المحلية احتفظ أيضاً بالترتيب الأول بعد ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو على حد سواء يليه العامل الزراعي، العامل الأمني، والعامل النفسي، كما احتفظ العامل الصحي، العامل التعليمي بالترتيبين الأخيرين بعد ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو.

جدول رقم (٤) الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية المدروسة بعد قيام ثورتي ٢٥يناير و٣٠ يونيو

بعد ثورة ٢٥ يناير							
العوامل المجتمعية	الفئات	عدد	%	مجموع الأوزان المرجحه	عدد المؤشرات لكل عامل	الوزن النسبي لكل عامل	ترتيب العامل
العامل الاجتماعي	ضعيفة	١٨	١٢.٠٠	٣٦٩	١٤	٢٦,٤	٥
	متوسطة	٤٥	٣٠.٠٠				
	كبيرة	٨٧	٥٨.٠٠				
العامل النفسي	ضعيفة	٢٤	١٦.٠٠	٣٦٣	٨	٤٥,٤	٤
	متوسطة	٣٩	٢٦.٠٠				
	كبيرة	٨٧	٥٨.٠٠				
العامل السياسي	ضعيفة	٣٤	٢٢.٦٧	٢٧٨	١٢	٢٣,٢	٧
	متوسطة	١٠٤	٦٩.٣٣				
	كبيرة	١٢	٨.٠٠				
العامل الاقتصادي	ضعيفة	٠	٠.٠٠	٣٨١	١٥	٢٥,٤	٦
	متوسطة	٦٩	٤٦.٠٠				
	كبيرة	٨١	٥٤.٠٠				
العامل الأمني	ضعيفة	١٩	١٢.٦٧	٣٧٠	٨	٤٦,٣	٣
	متوسطة	٢٣	١٥.٣٣				
	كبيرة	١٠٨	٧٢.٠٠				
العامل التعليمي	ضعيفة	٣٥	٢٣.٣٣	٣٢٥	٢٤	١٣,٥	٩
	متوسطة	٥٥	٣٦.٦٧				
	كبيرة	٦٠	٤٠.٠٠				
العامل الصحي	ضعيفة	١٩	١٢.٦٧	٣٧١	١٨	٢٠,٦	٨
	متوسطة	٤١	٢٧.٣٣				
	كبيرة	٩٠	٦٠.٠٠				
العامل الزراعي	ضعيفة	٣٢	٢١.٣٣	٣٤٦	٧	٤٩,٤	٢
	متوسطة	٤٠	٢٦.٦٧				
	كبيرة	٧٨	٥٢.٠٠				
عامـــــــل الإدارة المحلية	ضعيفة	١٨	١٢.٠٠	٣٧٨	٤	٩٤,٥	١
	متوسطة	٣٦	٢٤.٠٠				
	كبيرة	٩٦	٦٤.٠٠				

تابع جدول رقم (٤)

بعد ثورة ٣٠ يونيو							
العوامل المجتمعية	الفئات	عدد	%	مجموع الأوزان المرجحه	عدد المؤشرات لكل عامل	الوزن النسبي لكل عامل	ترتيب العامل
العامل الاجتماعي	ضعيفة	١١	٧.٣٣	٣٧١	١٤	٢٦,٥	٥
	متوسطة	٥٧	٣٨.٠٠				
	كبيرة	٨٢	٥٤.٦٧				
العامل النفسي	ضعيفة	٢٣	١٥.٣٣	٣٤٦	٨	٤٣,٣	٤
	متوسطة	٥٨	٣٨.٦٧				
	كبيرة	٦٩	٤٦.٠٠				
العامل السياسي	ضعيفة	٥١	٣٤.٠٠	٢٥٥	١٢	٢١,٣	٧
	متوسطة	٩٣	٦٢.٠٠				
	كبيرة	٦	٤.٠٠				
العامل الاقتصادي	ضعيفة	٣	٢.٠٠	٣٧٧	١٥	٢٥,١	□
	متوسطة	٦٧	٤٤.٦٧				
	كبيرة	٨٠	٥٣.٣٣				
العامل الأمني	ضعيفة	١٣	٨.٦٧	٣٨٨	٨	٤٨,٥	٣
	متوسطة	٣٦	٢٤.٠٠				
	كبيرة	١٠١	٦٧.٣٣				
العامل التعليمي	ضعيفة	٣٢	٢١.٣٣	٣١١	٢٤	١٣	٩
	متوسطة	٧٥	٥٠.٠٠				
	كبيرة	٤٣	٢٨.٦٧				
العامل الصحي	ضعيفة	١٥	١٠.٠٠	٣٦٧	١٨	٢٠,٤	٨
	متوسطة	٥٣	٣٥.٣٣				
	كبيرة	٨٢	٥٤.٦٧				
العامل الزراعي	ضعيفة	١٧	١١.٣٣	٣٦١	٧	٥١,٦	٢
	متوسطة	٥٥	٣٦.٦٧				
	كبيرة	٧٨	٥٢.٠٠				
عامـــــــل الإدارة المحلية	ضعيفة	١٦	١٠.٦٧	٣٧٧	٤	٩٤,٣	١
	متوسطة	٤١	٢٧.٣٣				
	كبيرة	٩٣	٦٢.٠٠				

ثالثاً- نتائج اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤديه لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة:

لتحقيق الهدف الثالث والخاص باختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسه، تم فرض الفرض البحثي الأول من الدراسة وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي "لا توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة"، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار"كروسكال-واليز"، وكانت النتائج المتحصل عليها في هذا الصدد كما يلي:

ويتبين من جدول رقم (٥) وجود فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١ بين الفترات الثلاث المدروسة (قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو) فيما يتعلق بتواجد العامل الأمني كاحد العوامل المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير وكانت هذه الفروق لصالح الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، كما تبين وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين الفترات الثلاث المدروسة فيما يتعلق بتواجد كل من: العامل

الاجتماعي(وكانت الفروق لصالح الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير)، العامل التعليمي (وكانت الفروق لصالح الفترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير)، والعامل السياسي (وكانت الفروق لصالح الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير) . في حين لم يتبين وجود فروق معنوية بين الفترات الثلاث المدروسة فيما يتعلق بتواجد كل من: العامل النفسي، العامل الاقتصادي، العامل الصحي، العامل الزراعي، عامل الإدارة المحلية. وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثالث السابق ذكره بالنسبة للعوامل المجتمعية التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثالث فيما يتعلق بالعوامل المجتمعية الأخرى التي لم تثبت معنويتها.

وتشير هذه النتائج إلى عدم حدوث تغير ملموس في الأوضاع المجتمعية بالرغم من قيام ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو حيث استمر الفساد الإداري كأولى العوامل المجتمعية التي يعاني منها الأفراد، كما اتضح أن الأوضاع الأمنية ازدادت سوءاً بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عنها قبل ثورة ٢٥ يناير وخصوصا بعد ثورة ٢٥ يناير، وتتفق هذه النتائج مع ما شهده المجتمع المصري اعقاب ثورة ٢٥ يناير من انفلات الأمني وقطع للطرق وزيادة في أعمال التخريب في المنشآت الحكومية وغيرها.

جدول رقم (٥) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة

العوامل المجتمعيه المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير	متوسط الرتبة			قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
العامل الاجتماعي	٢٠٢.٢٨	٢٣٧.٩	٢٣٦.٣٢	*٨.٨٩
العامل النفسي	٢٣٤.٣٩	٢٣٢.٤٣	٢٠٩.٦٨	٤.١٣
العامل السياسي	٢١٩.٩١	٢٤٣.٢٣	٢١٣.٣	*٥.٩٧
العامل الاقتصادي	٢٢٤.٨٤	٢٢٧.٦١	٢٢٤.٠٥	٠.٠٨٢
العامل الأمني	١٧٦.٦٦	٢٥٢.٤٧	٢٤٧.٣٦	**٤١.٣٢
العامل التعليمي	٢٤٣.٥٤	٢٢٥.٣	٢٠٧.٦٦	*٦.٦٢
العامل الصحي	٢٣١.٧	٢٢٧	٢١٧.٨	١.١٥
العامل الزراعي	٢٣٢.٨٢	٢١٦.٤٧	٢٢٧.٢٢	١.٥٠
عامل الإدارة المحلية	٢٤٢.٢	٢١٨.٦٨	٢١٥.٦٢	٥.٤٢

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

رابعا- نتائج اختبار معنوية الفروق قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة :

لتحقيق الهدف الرابع الخاص باختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة، تم فرض الفرض البحثي الثاني من الدراسة وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة "، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار"كروسكال-واليز"، وكانت النتائج المتحصل عليها في هذا الصدد كما يلي:

١- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الاجتماعي: يتبين من جدول رقم (٦) وجود فروق معنوية بين التعدي على الممتلكات العامة وحرقها وإحداث تلفيات بها، وزيادة العمليات الإرهابية داخل البلاد قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين الانقسام بين الناس (الانحياز لطرف على حساب الآخر)، وصعوبة المواصلات العامة قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل الاجتماعي قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من هذه النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير

بالنسبة لكلأ من التعدي على الممتلكات العامة وحرقها وإحداث تلفيات بها، الانقسام بين الناس (الانحياز لطرف على حساب الآخر)، وصعوبة المواصلات العامة، في حين ارتفع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو بالنسبة لزيادة العمليات الإرهابية داخل البلاد. وذلك يعكس الواقع الذى حدث بالفعل بعد ثورة ٣٠ يونيو حيث حاولت الجماعات الاسلامية وعلى راسها جماعة الاخوان المقتنعه بشرعيه نظام الرئيس محمد مرسي المخلوع الانتقام من النظام الحاكم الجديد ما بعد ثورة ٣٠ فقاموا بتنفيذ العديد من عمليات القتل لرجال الجيش والشرطة فى غالبية مناطق الجمهورية، وكذلك عمليات الارهاب وخصوصا فى سيناء.

جدول رقم (٦) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الاجتماعي

مؤشرات العامل الاجتماعي	متوسط الرتبة			قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١-الانقسام بين الناس (الانحياز لطرف على حساب الآخر	٢٠٦.٧٧	٢٩٩.٨٣	٢٣٩.٩٠	٥.٩٧ *
٢-صعوبة المواصلات العامة	٢٠٤.٦١	٢٤٠.٥٧	٢٣١.٣٢	٧.٦*
٣- التعدي على الممتلكات العامة وحرقها وإحداث تلفيات بها	١٩٢.٣٩	٢٤٤.٣٥	٢٣٩.٩٤	١٧.٢٧**
٤- زيادة نسبة العنوسة والعزوبة لدى الشباب والفتيات	٢١٤.٥٠	٢٣٣.٠٥	٢٢٨.٩٤	٢.٠٢
٥- انتشار التدنى الاخلاقى وعدم المحافظة على القيم والمعايير السلوكية	٢٠٨.١	٢٣٠.٤٦	٢٣٧.٩٤	٥.٥٦
٦-انتشار الإدمان، وتأثيرة على السلوكيات اليوميه	٢١٣.٩٥	٢٣١.٢١	٢٣١.٣٤	٢.٣٣
٧-انتشار ظاهرة اللامبالاة فى تقدير الوقت والمسئوليات	٢٢٧.٧٣	٢٢٧.٥٩	٢٢١.١٩	٠.٣١٧
٨-إنعدام الضميرفى التعاملات اليوميه	٢١٩.٢٣	٢٢٩.٣	٢٢٧.٩٧	٠.٧٢١
٩-زيادة مشكلة الإسكان.خصوصا بين الشباب	٢١٩.٣٤	٢٣٢.٠٩	٢٢٥.٠٥	٠.٩٦
١٠-زيادة العمليات الإرهابية داخل البلاد	١٩١.٤١	٢٣٧.٧٣	٢٤٧.٣٦	١٩.٠٨**
١١-ضعف درجة الإنتماء (التماسك) الأسرى	٢١١.٤٦	٢٢٩.٦٤	٢٢٩.٦٤	٣.٢٥
١٢-قلة شعور المواطنين بالعدالة الاجتماعية والمساواة	٢٢٣.٦٨	٢٢٩.٧٥	٢٢٣.٠٧	٠.٣١٤
١٣-ضعف درجة الانتماء للبلد	٢٢٣.٤	٢٢٤.١٥	٢٢٨.٩٦	٤.٤٤
١٤-قلة الوعى الثقافى والمجتمعى	٢٠٢.٢٨	٢٣٦.٣٢	٢٣٧.٩	٠.١٩

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٢- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل النفسي: يتبين من جدول رقم (٧) وجود فروق معنوية بين ضعف القناعات بغد افضل للبلاد، وفقدان المواطن للثقة فى تحقيق مستقبل افضل لنفسه ولاسرته قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل النفسي قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكلأ من ضعف القناعات بغد افضل للبلاد، وفقدان المواطن للثقة فى تحقيق مستقبل افضل لنفسه ولاسرته.

جدول رقم (٧) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل النفسي

مؤشرات العامل النفسي	متوسط الرتبة			قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١-قلة الطموح والدافع الشخصي للمواطنين	٢٤٢.٩	٢١٩.٢٢٢	٢١٤.٣٨	٤.٩
٢-ضعف القناعات بغد افضل للبلاد	٢٤٣.٣٣	٢٢٤.٩	٢٠٨.٢٧	*٦.٤
٣-الشعور بالإحباط لدى المواطنين	٢٣٤.٨٦	٢٢٤.٩	٢٠٨.٢٧	٣.١٢
٤-الشعور بفقدان القوة والاغتراب لدى المواطنين	٢٣١.٨٦	٢٣١.٨٣	٢١٢.٨١	٢.٦٥
٥-فقدان المواطن للثقة فى تحقيق مستقبل افضل لنفسه ولاسرته	٢٤٠.٢٢	٢٢٩.٠٥	٢٠٧.٢٣	*٦.٠٦
٦-الشعور باليأس	٢٢٧.٠٦	٢٣٠.٧٤	٢١٨.٧	٠.٨١
٧- زيادة درجة الانانية بين المواطنين والبحث عن المصالح الخاصة فق	٢٣٤	٢٢٧.٧٥	٢١٤.٧٥	٢.١٨
٨-فقدان الشعور بالامان	٢٢٢.٦١	٢٣٦.٩٢	٢١٦.٩٧	٢.٢٧

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٣- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل السياسي: يتبين من جدول رقم (٨) وجود فروق معنوية بين كلاً من التشاحن بين الناس لأسباب سياسية، وجود المظاهرات الشعبية التى لا مبرر لها، ووجود وقفات احتجاجية فئوية تعطل سير العمل والإنتاج قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين كلاً تكبيل الحريات السياسية والتعبير عن الآراء، تدنى ثقافة الحوار وعدم تقبل رأى الأخر عند مستوي معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل السياسي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكل من التشاحن بين الناس لأسباب سياسية، وجود المظاهرات الشعبية التى لا مبرر لها، ووجود وقفات احتجاجية فئوية تعطل سير العمل والإنتاج، تدنى ثقافة الحوار وعدم تقبل رأى الأخر بينما تبين ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لتكبيل الحريات السياسية والتعبير عن الآراء.

جدول رقم (٨) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل السياسي

مؤشرات العامل السياسي	متوسط الرتبة			قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١- وجود وقفات احتجاجية فئوية تعطل سير العمل والإنتاج	١٦٨.٤	**٢٥٧.٢**	٢٥٠.٨	**٥٢.٩** **
٢- وجود المظاهرات الشعبية التى لا مبرر لها	١٧٢.٣	٢٥٨.٩	٢٤٥.٢	٤٤.٤**
٣- التشاحن بين الناس لأسباب سياسية	١٧٢.٣	٢٦١.٦	٢٤٢.٥	**٤٧.١**
٤- قيام الحكومة باتخاذ قوانين لا تحقق مصالح الفقراء	٢١٧.٢	٢٣٢.٨	٢٢٦.٤	**١.٣**
٥- ضعف تواجد وفعالية الاحزاب السياسية	٢١٨.٤	٢٣٦.٦	٢٢١.٤	**٢.٠٧**
٦- وجود صراعات سياسية بين الأحزاب على حساب المصلحة العامة للبلاد	٢٠٩.١	٢٣٩	٢٢٨.٣	**٥.٠٦**
٧- قلة تطبيق الديمقراطية فى الأمور المختلفة المتفق بالشعب	٢٢٦.٩	٢٣٢	٢١٧.٦	١.١٧
٨- تكبيل الحريات السياسية والتعبير عن الآراء	٢٣٨.٠٣	٢٣٢.٥٤	٢٠٥.٩٣	*٦.٤١
٩- تدنى ثقافة الحوار وعدم تقبل رأى الأخر	٢٠٦.٨٩	٢٤٦.٨	٢٢٢.٨٢	*٩.٠٦
١٠- زيادة فئة المتسلقين والوصوليين الساعيين للوصول للمناصب فقط	٢١٨.٥٢	٢٣٤.٤٣	٢٢٣.٥	١.٥
١١- وجود احزاب سياسية كرتونية ليس لها قواعد فى الشارع	٢٠٧.١٥	٢٤٦.٥٨	٢٢٢.٧٧	٨.٣٨
١٢- زيادة المحسوبية فى التعيين للوظائف الحكومية المختلفة	٢١٩.٥	٢٣٢.٥٩	٢٢٤.٤٢	١.٠٠

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٤- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الاقتصادي: يتبين من جدول رقم (٩) وجود فروق معنوية بين كلاً من انخفاض الأجور والمرتبات، قلة توافر أنابيب البوتاجاز وارتفاع اسعارها قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل الاقتصادي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لإنخفاض الأجور والمرتبات بينما تبين ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لقلة توافر أنابيب البوتاجاز وارتفاع أسعارها.

جدول رقم (٩) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الاقتصادي

مؤشرات العامل الاقتصادي	متوسط الرتبة			قيمة كا^{2}
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١- انسحاب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية	٢٢٢.٣٩	٢٣٦.٨٨	٢١٧.٢٣	٢.١٦
٢- انخفاض مستوى المعيشة للطبقة المتوسطة	٢٢٨.٥٨	٢٢٣.٩	٢٢٤.٠١	٠.١٥٤
٣- ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر	٢٢٤.٦٨	٢٣٢.٧٥	٢١٩.٠٧	١.٠٦
٤- ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاساسية	٢٢٦.٣٦	٢٣٣.٨١	٢١٦.٣٣	١.٧٣
٥- انتشار البطالة وقلة توافر فرص العمل للمتعلمين ككل	٢٢٨.٠٥	٢٣١.٨٦	٢١٦.٥٩	١.٤٢
٦- انخفاض الأجور والمرتبات	٢٤٦.٥٣	٢١٥.٨٧	٢١٤.١	*٧.٤٤
٧- عدم مناسبة الأجور والمرتبات لمتطلبات المعيشة	٢٢٨.٥٢	٢٣١.٨٧	٢١٦.١١	١.٥٨
٨- عدم مناسبة دخول الأسر لمتطلبات المعيشة	٢٣٥.٥٣	٢٢٤.٩٣	٢١٦.٠٤	٢.٢٦
٩- عدم توازن الأجور والمرتبات لارتفاع الأسعار	٢٣٥.٣٤	٢٢٤.٢٣	٢١٦.٩٣	١.٩٩
١٠- وجود أزمة فى توافر البنزين والسولار	٢٢٠.٩٧	٢٣٣.٢٨	٢٢٢.٢٥	١
١١- وجود ازمة فى توافر بعض السلع الضرورية	٢١٥.٣٩	٢٣٤.٤٥	٢٢٦.٦٦	٢.٠٧
١٢-ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية نتيجة استخدامها للبناء عليها	٢١٤.٤٤	٢٢٩.١٤	٢٣٢.٩٢	٢.١٦
١٣- ارتفاع قيمة اراضي المباني	٢١٧.٥٥	٢٣٥.٢٤	٢٢٣.٧١	١.٨٨
١٤- قلة توافر أنابيب البوتاجاز وارتفاع اسعارها	٢٠٩.٠١	٢٢٥.٠٤	٢٢٤.٤٤	*٦.١٩
١٥- قلة توافر الخبز وعدم كفايته لاحتياجات الأسرة	٢١٦.٣٢	٢٤٣.٥٣	٢١٦.٦٤	٥.٣٧

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٥- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الأمني: يتبين من جدول رقم (١٠) وجود فروق معنوية بين جميع مؤشرات العامل الأمني قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠١، وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة لجميع المؤشرات التي ثبتت معنويتها.

ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لجميع مؤشرات العامل الأمني عدا مؤشر عدم الالتزام بقانون المرور بالنسبة للسيارات والمركبات حيث ارتفع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير.

جدول رقم (١٠) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الأمني

مؤشرات العامل الأمني	متوسط الرتبة			قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١-قطع الطرق وتأثيره على الأنشطة اليومية	١٨٣.٧٧	٢٥١.٤٢	٢١٤.٣٢	٢٨.٩٨**
٢-الانفلات الأمني وأثرة على الاقتصاد البسيط	١٧٧.٣٨	٢٥٥.٦٧	٢٤٣.٤٥	٣٧.٢٥**
٣-انتشار السلاح عبر المرخص واستخدامه الأمن والمتهور	١٧١.٨٢	٢٥٤.٦٧	٢٥٠	٤٥.٩٧**
٤-إنتشار السرقات مع ضعف القناعات فى جودة الامن	١٨٨.٠٢	٢٤٩.٧٦	٢٣٨.٧٢	٢٣.٩٩**
٥-عدم الاستقرار الامنى وتأثيرة على الشارع المصرى	١٧٦.١٣	٢٥٥.٨٢	٢٤٤.٥٥	٤١.٤٥**
٦-زيادة اعمال التخريب والسرق والنهب للمؤسسات العامة	١٧٧.٣٢	٢٥٥.٥٨	٢٤٣.٥٩	٣٨.٩٩**
٧-عدم الالتزام بقانون المرور بالنسبة للسيارات والمركبات	١٨٤.٠٨	٢٤٥.٢٨	٢٤٧.١٤	٢٧.٧٨**
٨-ضعف اداء المؤسسات الشرطية فى الحفاظ على الامن والامان للمواطن	١٩٠.١	٢٤٥.٧٣	٢٤٠.٦٧	٢٠.٢٦**

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٦- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل التعليمي: يتبين من جدول رقم (١١) وجود فروق معنوية بين كلاً من الاختيار العشوائي للقيادات وتأثيرها السلبى على المؤسسات، تساوى الذين يعملون بغيرهم وهدم قيم الدافعية للاجادة، ووهن المحاسبيه وعدم تواجد ميثاق شرف مفعل قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين كلاً من التخطيط المغلوط والتمثيل الغير مؤسسى للقيادات، والسلوكيات اللاخلاقية داخل المؤسسات التعليمية قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوي معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل التعليمي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكلاً من الاختيار العشوائي للقيادات وتأثيرها السلبى على المؤسسات، تساوى الذين يعملون بغيرهم وهدم قيم الدافعية للاجادة، وهن المحاسبيه وعدم تواجد ميثاق شرف مفعل، التخطيط المغلوط والتمثيل الغير مؤسسى للقيادات، والسلوكيات اللاخلاقية داخل المؤسسات التعليمية.

جدول رقم (١١) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل التعليمي

مؤشرات العامل التعليمي	متوسط الرتبة		قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو
١-انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وعدم تعظيم اهمية العلم	٢٣٢.٤٤	٢٢٣.٠٧	٢٢٠.٩٩	١.٠١
٢-ارتفاع أسعار المصروفات المدرسية وعدم تناسبها مع العائد منها	٢٢٤.٠٩	٢٣٠.٩٦	٢٢١.٤٥	٠.٥٩
٣-ارتفاع أسعار الدروس الخصوصية ووجود الاتجاهات الرافضة لشخص المعلم	٢٣٣.٧٦	٢٢٨.٤٨	٢١٤.٢٦	٢.٨٨
٤- محدودية الأطراف الداعمة للتعليم كقيمه	٢٣٦.٩٢	٢٢٦.٣١	٢١٣.٢٧ء	٣.٤٥
٥- الاختيار العشوائي للقيادات وتأثيرها السلبى على المؤسسات	٢٤٦.٢٥	٢٢٦.٨٦	٢٠٣.٣٩	١٠.٨٠**
٦- -سوء المناهج وضعف ارتباطها بالمتغيرات العالمية	٢٣٤.٩٢	٢٢٤.٩٢	٢١٦.٦٦	٢.١١
٧- وجود عطلات إجبارية للمدارس نتيجة لاسباب سياسية	٢٢١.٣١	٢٤٢.٠٥	٢١٣.١٣	٥.٠٣
٨- اعتبار أموال التعليم ثروة مفقودة او غير موجهة	٢٣٦.٧٣	٢٢٥.٧١	٢١٤.٠٦	٣.٠٦
٩-الأبنية المدرسية الغير مطابقة للاحتياجات التعليميه	٢٣٦.٤٨	٢٢٧.٠٨	٢١٢.٩٤	٣.٢٥
١٠- اعتلاء الوظائف التعليمية بشكل غير مقنن وعشوائى	٢٣٧.٥٧	٢٢٨.٧٣	٢١٠.٢٠	٤.٤٩
١١- عدم تفعيل لامركزية الادارات التعليمية	٢٤٢.٦٣	٢٢٢.٩٧	٢١٠.٩٠	٥.٦٥
١٢-الروتين القاتل للابداع للمعلم والمتعلم والذاتيه فى التقييم	٢٣٦.٨٤	٢٢٤.١٤	٢١٥.٥١	٢.٦٦
١٣-الابحاث العلميه حبيسه الادراج وتأثيرها سلبا على التعليم الجامعي	٢٣٩.٩٣	٢١٧.٨٩	٢١٨.٦٧	٣.٧٦
١٤-تضارب القرارات الوزارية وعدم اتساقها العملى	٢٤٠.٩٨	٢٢٣.٩٧	٢١١.٥٥	٤.٩٢
١٥- انعدام الرؤى لربط العطالب بسوق العمل	٢٤١.٧٨	٢٢١.٠٣	٢١٣.٦٩	٥.٠٣
١٦-انعدام القدوة الناجحة والصالحة للمتعلمين	٢٣٩.٧٤	٢٢٨.٥٥	٢٠٨.٢١	٥.٧
١٧-تساوى الذين يعملون بغيرهم وهدم قيم الدافعية للاجادة	٢٥٠.٣٧	٢١٥.١٦	٢١٠.٩٧	١٠.٥١**
١٨-ضيق افق القائمين على التعليم باهميه التنمية المهنيه المستدامة	٢٣٣.٧٤	٢٣٤.٥٠	٢٠٨.٢٦	٥.١٢
١٩-صوريه الاستفادة من المبعوثين للخارج	٢٤٠.٤٤	٢٢٦.٥٤	٢٠٩.٥٢	٥.٢٨
٢٠-السلوكيات اللاخلاقية داخل المؤسسات التعليمية	٢٤٠.٤٤	٢٢٦.٥٤	٢٠٩.٥٢	٦.٤٩*
٢١-فوضى التفعيل وارتباطها باشخاص لا باستراتيجيات ثابتة	٢٤٥.٠٩	٢١٧.٣٣	٢١٤.٠٩	٢.٣
٢٢-التخطيط المغلوط والتمثيل الغير مؤسسى للقيادات	٢٣٥.٨٨	٢٢٤.٨٣	٢١٥.٧٩	٦.٣٥*
٢٣-تراخى رعايه الفائقين وذوى الاحتياجات الخاصة	٢٤٣.١٩	٢٢٣.٧٥	٢٠٩.٥٦	٥.٤
٢٤-وهن المحاسبيه وعدم تواجد ميثاق شرف مفعل	٢٥١.٨٧	٢١٩.٧٩	٢٠٤.٨٤	١٢.٩**

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٧- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الصحي: يتبين من جدول رقم (١٢) عدم وجود فروق معنوية بين جميع مؤشرات العامل الصحي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بجميع المؤشرات والتي لم تثبت معنويتها. وربما يرجع ذلك الى قلة توافر البرامج التنموية والميزانيات المخصصة لتحسين الخدمات الصحية فى الفترات الثلاثة.

جدول رقم (١٢) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الصحي

مؤشرات العامل الصحي	متوسط الرتبة			قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠يونيو	
١-عدم توافر طبيب ماهر بالوحدة الصحية	٢٤١.١٢	٢١٦.٧٧	٢١٨.٦٢	٣.٩٧
٢-عدم توافر أطباء النوباتشيه بالمستشفى العام بالليل	٢٣٦.٥٤	٢٢٢.٠٥	٢١٧.٩١	١.٩٩
٣-انتشار الأمراض المعدية والاوبئة	٢٢٨.٧٩	٢٢٥.٨٤	٢٢١.٨٧	٠.٢٦٢
٤-ارتفاع اسعار الادوية للامراض المختلفة	٢٣٣.٩٧	٢٢٣.٠٧	٢١٩.٤٦	١.٢٧٧
٥-قلة توافر بعض الادوية الهامة لعلاج بعض الامراض	٢٣٤.٣٣	٢٢٥.٣٧	٢١٦.٨٠	١.٧٤٧
٦-التكليفات العشوائية للأطباء	٢٣٧.٠٥	٢١٧.٩٥	٢٢١.٥	٢.٢٤
٧-عدم الاشراف على المستشفيات الخاصة	٢٤٠.٨٢	٢١٦.٨٣	٢١٨.٨٥	٣.٨٦
٨- تقديم خدمات طبيه واهنة فى الريف	٢٣٩.١١	٢١٧.٣٢	٢٢٠.٠٧	٢.٩٧
٩-المهارات الضعيفة لبعض الأطباء	٢٣٧.٣٢	٢٢٣.١٥	٢١٦.٠٣	٢.٥٢
١٠-تقديم مظله التامين الصحى للجميع	٢٢٩.٥	٢١٦.٤٥	٢٢٨.٩٩	١.١٤
١١-المسائلة الضعيفة للنقابات الطبيه	٢٣٤.٣٢	٢٢٣.٩٧	٢١٨.٢١	١.٤٦
١١-عدم كفايه الاجهزة الطبيه	٢٢٩.٨٧	٢٣٢.٨٨	٢١٣.٧٥	٢.٣
١٢-عدم الاستفادة من الابحاث الطبيه الحديثة	٢٣٥.١٤	٢٢٦.٦٤	٢١٤.٧٢	٢.٢٧
١٣-عدم شفافيه الاحصاءات المطروحة عن الصحة فى بعض الاحيان	٢٣٣.٠١	٢٢١	٢٢٢.٤٩	٠.٩٣
١٤-التقارير الغير صحيحة وتأثيرها على المجتمع	٢٣٣.٦٧	٢٢٤.٧١	٢١٨.١٢	١.٣٥
١٦ غياب الضمير لبعض الاطباء	٢٣١.٩٤	٢٢٣.٧٨	٢٢٠.٧٨	٠.٧١١
١١-ضعف الميزانيات المعلنة للقطاع الطبى ككل	٢٣٠.٢٧	٢٢٠.٩	٢٢٥.٣٣	٠.٤٧
١٨-عدم وجود خطط مستقبليه لواقع ومستقبل المتغيرات الصحيه الحادثة	٢٤٢.٥٦	٢١٤.٥٩	٢١٩.٣٥	٤.٩

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٨- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الزراعي: يتبين من جدول رقم (١٣) عدم وجود فروق معنوية بين جميع مؤشرات العامل الزراعي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بجميع المؤشرات والتي لم تثبت معنويتها. وربما يرجع ذلك لضعف رؤية الحكومة فى تقديم برامج تنمويه فى المجال الزراعي.

جدول رقم (١٣) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الزراعي

مؤشرات العامل الزراعي	متوسط الرتبة			قيمة كا٢
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١-قلة الانتاج الزراعى واثرة على التصدير	٢٣٧.١٦	٢٢٠.٧٥	٢١٨.٥٩	٢.٢٣
٢-ارتفاع أسعار المبيدات	٢٢٥.٦	٢٢٢.٤٥	٢٢٨.٤٥	٠.١٩
٣-ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية	٢٢٦.٥٥	٢١٤.٧	٢٣٥.٢٥	٢.٣٢
٤-ارتفاع اسعار البذور والتقاوي	٢٢٩.٩	٢٢٤.٩٦	٢٢١.٦٤	٠.٣٨
٥-قلة الربح الناتج عن زراعة المحاصيل المختلفة	٢٣٤.٩٣	٢١٨.١	٢٢٣.٤٧	١.٥٥
٦-قلة الإنتاج الزراعي الناتج من زراعة المحاصيل المختلفة	٢٣٢.٦٩	٢٢٥.٠٩	٢١٨.٧٢	١.٠٢
٧-ضعف اداء المؤسسات الحكومية العاملة فى قطاع الزراعة	٢٣٥.٠٩	٢١٦.٢٣	٢٢٥.١٧	١.٩٣

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٩- النتائج المتعلقة بمؤشرات عامل الإدارة المحلية: يتبين من جدول رقم (١٤) وجود فروق معنوية بين الروتين الحكومى وعلاقته بانجاز المصالح الجماهيرية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين مشكلة سوء الإدارة واثرها على الانتاج قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوي معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات عامل الإدارة المحلية قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءاً علي ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكلاً من الروتين الحكومى وعلاقته بانجاز المصالح الجماهيرية ، ومشكلة سوء الإدارة واثرها على الإنتاج.

جدول رقم (١٤) اختبار كروسكال و اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات عامل الإدارة المحلية

مؤشرات عامل الإدارة المحلية	متوسط الرتبة			قيمة كا^{2}
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١-الروتين الحكومى وعلاقته بانجاز المصالح الجماهير	٢٤٨.٢٧	٢١٦.٣٥	٢١١.٨٧	٩.٩٨**
٢-مشكلة سوء الإدارة واثرها على الانتاج	٢٤٤.٨٩	٢١٩.٢٨	٢١٢.٣٣	٧.٠٩*
٣-انتشار الوساطة والمحسوبية وتأثيرها على المستحقين	٢٣٨.٦٢	٢٢٠.٦٢	٢١٧.٢٧	٣.٣٨
٤-انتشار الرشاوى بين الموظفين فى المحليات	٢٤٢.٤٨	٢١٩.٨٣	٢١٤.١٩	٥.٤٢

درجة الحرية = ٢ * معنوى عند ٠.٠٥ ** معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

خامسا- النتائج المتعلقة بآراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتي٢٥ يناير و٣٠ يونيو على حياه المجتمع المصرى:

أ- النتائج المتعلقة بآراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورة ٢٥ يناير علي حياة المجتمع المصري:

١-**بالنسبة للآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير:** تبين من بيانات جدول رقم (١٥) أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير من وجهة نظر المبحوثين هي: مطالبة الجماهير بالقضاء على الفساد ، التعبير عن الراى بحرية وديمقراطية فى امور وشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومطالبة الجماهير باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع بنسب بلغت (٢٧,٨%، ٢٠,٢%، ١٦,٥%) علي الترتيب.

٢-**بالنسبة للآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير:** اتضح من بيانات نفس الجدول أن أهم الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير من وجهة نظر المبحوثين هي: انتشار الانفلات الامني وأعمال الشغب والسرقة والبلطجة وقلة الشعور بالامن والأمان، زيادة الرشاوى والفساد المالى والادارى، وغلاء الأسعار وندرة بعض السلع مثل البنزين والسولار والغاز بنسب بلغت (٢٥,٦%، ٢١,٦%، ١٣,٦%) علي الترتيب.

ب- النتائج المتعلقة بآراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورة٣٠يونيو علي حياة المجتمع المصري:

١-**بالنسبة للآثار الإيجابية لثورة ٣٠يونيو:** تبين من بيانات جدول رقم (١٥) أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٣٠ يونيو من وجهة نظر المبحوثين هي: المطالبة باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع، القضاء على جماعة الاخوان وافكارها الهدامة، والرجوع النسبي لشعور المواطنين بالامن والأمان بنسب بلغت (٢٠,٣%، ١٧,٥%، ١٢,٧%) علي الترتيب.

٢- **بالنسبة للآثار السلبية لثورة ٣٠يونيو:** اتضح من بيانات نفس الجدول أن أهم الآثار السلبية لثورة ٣٠ يونيو من وجهة نظر المبحوثين هي: ظهور الرموز الفاسدة من اعضاء الحزب الوطنى مرة أخرى على الساحة السياسية، لم يحدث اى تغيير او تقدم فى احوال المجتمع، وتراجع درجة الحرية فى التعبير عن الراى عما هو كان قائما خلال فترة احداث ٢٥ يناير بنسب بلغت(١٦,٠%، ١٠,٧%، ١٠,٧%) علي الترتيب.

جدول رقم (١٥) آراء المبحوثين* نحو أهم الآثار الإيجابية والسلبية لكلا من ثورة ٢٥ يناير و ثورة ٣٠ يونيو على المجتمع المصرى

(أ) أهم الآثار الايجابية والسلبية لثورة ٢٥ يناير	تكرار	%	(ب) أهم الآثار الايجابية والسلبية لثورة ٣٠ يونيو	تكرار	%
(١) أهم الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير			(١) أهم الآثار الإيجابية لثورة ٣٠ يونيو		
١- مطالبة الجماهير بالقضاء على الفساد	٢٢	٢٧.٨	١- المطالبة باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع	١٦	٢٠.٣
٢- التعبير عن الراى بحرية وديمقراطية فى امور وشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	١٦	٢٠.٢	٢- القضاء على جماعة الاخوان وافكارها الهدامة	١٤	١٧.٥
٣- مطالبة الجماهير باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع	١٣	١٦.٥	٣- الرجوع النسبي لشعور المواطنين بالامن والأمان	١٠	١٢.٧
٤- زيادة المطالبة باهمية الشباب واحقيتهم فى تولى المناصب السياسية	٩	١١.٥	٤- الاستقرار الامنى للبلاد وحمايتها من الارهابيين واللصوص الذين انتشروا خلال فترة ثورة ٢٥ يناير	٩	١١.٥
٥- المطالبة باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع	٨	١٠.١	٥- انخفاض الأسعار نوعا ما عما كانت عليه خلال فترة ثورة ٢٥ يناير	٨	١٠.١
٦- اتمام العملية الانتخابية فى هذه الفترة دون تدخل الحكومة فى نتائجها	٨	١٠.١	٦- زيادة حرية الإعلام	٨	١٠.١
٧- زيادة الوعى السياسى والثقافى للمواطنين	٢	٢.٥	٧- رجوع مصر الى مكانتها الدولية المرتفعة وعودة العلاقات القوية بالدول العربية الشقيقة	٧	٨.٩
٨- الغاء قانون الطوارئ	١	١.٣	٨- فصل الدين عن السياسة والذى انتشر خلال حكم الاخوان	٧	٨.٩
الجملة	٧٩	١٠٠%	الجملة	٧٩	١٠٠%
(٢) أهم الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير			(٢) أهم الآثار السلبية لثورة ٣٠ يونيو		
١- انتشار الانفلات الامني وأعمال الشغب والسرقة والبلطجة وقلة الشعور بالامن والامان	٣٦	٢٥.٦	١- ظهور الرموز الفاسدة من اعضاء الحزب الوطنى مرة اخى على الساحة السياسية	١٩	١٦.٠
٢- زيادة الرشاوى والفساد المالى والادارى	٣٠	٢١.٦	٢-لم يحدث اى تغيير او تقدم فى احوال المجتمع	١٢	١٠.٧
٣-غلاء الأسعار وندرة بعض السلع مثل البنزين والسولار والغاز	١٩	١٣.٦	٣- تراجع درجة الحرية فى التعبير عن الراى عما هو كان قائما خلال فترة احداث ٢٥ يناير	١٢	١٠.٧
٤- انقسام المجتمع لفئتين اخوان وفلول	١٠	٧.٣	٤- قلة احترام حقوق الانسان	١١	٩.٢
٥- تدنى الاخلاق والاحترام بين المواطنين	٩	٦.٥	٥- تدنى الاخلاق والاحترام	١١	٩.٢
٦- الفهم الخاطئ لمعنى واستخدام الحرية والديمقراطية	٩	٦.٥	٦- ضياع حقوق الشهداء	١٠	٨.٤
٧-انتشار البطالة وتوقف عدد كبير من المصانع عن الانتاج	٦	٤.٤	٧- اهمال ادماج الشباب فى العملية السياسية	١٠	٨.٤
٨- عدم استقرار البلاد والتدهور الاقتصادى	٥	٣.٦	٨- انقسام المصريين الى اخوان وغير اخوان	٩	٧.٥
٩-لم يحدث اى تغيير ولم تحقق أهدافها	٤	٢.٩	٩-التعدى على الاراضي الزراعية	٩	٧.٥
١٠-التعدي على الاراضي الزراعية والتعدى على املاك الدولة	٤	٢.٩	١٠-غلاء الاسعار مقارنة باسعار ما قبل ثوره ٢٥ يناير	٨	٦.٧
١١-لا يوجد قيادة للثورة	٤	٢.٩	١١- انتشار بعض اعمال البلطجة والشغب	٨	٦.٧
١٢-صراع الاحزاب على المناصب السياسية دون النظر لمصلحة الوطن	٣	٢.٢			
الجملة	١٣٩	١٠٠%	الجملة	١١٩	١٠٠%

*** وهم جملة المبحوثين الذين ادلوا بارائهم حيال الاثار الايجابية والسلبية لكلا من ثورة ٢٥ ينار وثورة ٣٠ يونيو ولا يشترط ان يكون عدد المبحوثين مساويا لحجم العينة او يتساوي عدد من ادلى برايه فى الاثار الايجابية مع الاثار السلبية.**

توصيات الدراسة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن الخروج ببعض التوصيات والإجراءات التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة أهم العوامل المجتمعية التي أدت إلي قيام ثورة ٢٥ يناير واستمرت بعدها كما يلي:

١- **بالنسبة لعامل الإدارة المحلية:** توصي الدراسة بما يلي: (١) تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وسرعة انجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف أخذ رشاوي أو يتيح فرصة للوساطة والمحسوبية وذلك عن طريق تفعيل آلية الحكومة الالكترونية علي جميع القطاعات. (٢) التأكيد على رفع مستوى معيشة الموظف الحكومي للحد من ظاهرة الرشوة. (٣) تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري بحيث تعمل الأولى على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة واضحة عما تحققه هذه الأجهزة من إنجازات. (٤)اعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات وقائية وكذلك إجراءات رادعه لمحاسبة المؤسسات والأفراد الفاسدين والداعمين للفساد في جميع المستويات الإدارية وبدون استثناء، بالإضافة إلى اعتماد آليات حقيقية وفعاله للشكاوي وتفعيل دور جهاز الرقابة الإدارية. (٥) ضرورة قيام وزارة التنمية المحلية بإنشاء قاعدة بيانات بالموارد البشرية بكل وحدة محلية، مع توزيعهم لفئات وفقاً لأعمارهم، تخصصاتهم، وقدراتهم وتحديد ما يكمن أن يقوم به كل منهم في مجال تخصصه، وذلك لإحداث نقلة نوعية في طريقة عمل الإدارة المحلية يشعر بها المواطنين للحد من مشكلة سوء الإدارة. (٦) أن يكون هناك قواعد وأسس للأختيار فى أى منصب ادارى تابع لمؤسسات الدولة ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب عن طريق استيفاء الشروط والقواعد المطلوبة.

٢- **بالنسبة للعامل الزراعي:** قيام وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بفتح قنوات اتصال مباشرة مع المزارعين للتعرف على المشكلات التي تواجههم، ومقترحاتهم للتغلب على تلك المشكلات، وتضمين تلك المقترحات في خطة إستراتيجية عاجلة، على أن يشترك المزارعين مع الدولة في تنفيذ هذه الخطة في جميع مراحلها.

٣-**بالنسبة للعامل الأمني:** ضرورة قيام وزارة الداخلية بتطوير آليتها ووسائل مكافحتها لكافة أشكال الجريمة، بالشكل الذي يناسب التغير الحادث في المجتمع، على أن يتم هذا بالتوازي مع تدريب الكوادر الشرطية على تلك الأساليب والوسائل الحديثة، وذلك لرفع درجة الإحساس بالأمن والأمان لدي المواطنين.

٤-**بالنسبة للعامل النفسي:** تبني جميع مؤسسات الدولة لحملة لرفع روح الانتماء الوطني، والتأكيد على قدرة المواطنين على تحقيق مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم من خلال العمل وإعلاء مصلحة الوطن، وذلك من خلال بعض الملصقات، الحملات الدعائية، والمؤتمرات الجماهيرية بمشاركة بعض الشخصيات العامة.

المراجع

الأسود، شعبان الطاهر،(٢٠٠٣): 'علم الاجتماع السياسي - قضايا العنف السياسي والثورة ' ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، (٢٠١٠): "تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠".

الخضور، إبراهيم سليمان، (٢٠٠٦): " التغير الاجتماعي بين القوة والسياسة دراسة في أسباب العنف الاجتماعي(روسيا-الصين-كوبا-اليابان)نموذجاً"، مجلة كلية التربية، جامعة البعث، دمشق، مجلد (٢٢) عدد (١).

الخضور، إبراهيم سليمان،(٢٠٠٩): التربية والتغير الاجتماعي، مرجع سابق.

الخضور، إبراهيم،(٢٠٠٩): " التربية والتغير الاجتماعي"، مجلة جامعة البعث، دمشق، مجلد (٢٥)، عدد(١).

الدراوشة، عبد الله سالم،(٢٠١٢): " دور الشاب في التغيير في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية"، جامعة الحسين بن طلال، الأردن، عدد(٢٠).

الدسوقي، عاصم،آخرون(٢٠٠٥): " البحث عن قانون علمي لظاهرة الثورة – الإشكاليات- الفروض"، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية،الثورة والتغيير في المجتمع العربي عبر العصور، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الزغبي، محمد أحمد،(١٩٧٨): "التغير الاجتماعي"، دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت.

السويدي، محمد إبراهيم، (٢٠١٤): " مصر ما بعد ٣٠ يونيو"، ورقة عمل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة

الكيالي، عبد الوهاب، (١٩٧٩): " الموسوعة السياسية "، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

برينتن، كرين،(٢٠٠٩):" تشريح الثورة"، ترجمة سمير الجلبي، الطبعة الأولي، دار الفارابي ، القاهرة.
توفيق، أماني مصطفي كمال، (٢٠١٣): "الأثر الاقتصادي لثورة ٢٥ يناير علي قطاع تأمين الممتلكات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورقة عمل.
جلبي، علي عبد الرازق،(٢٠١٣): " الإندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة- مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ٣٠-٣١ مارس، الدوحة، قطر.
حسيب، خير الدين،(٢٠١١): "حول الربيع الديمقراطي العربي :الدروس المستفادة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٦، ابريل.
رشدي، أمل،(٢٠١٣): "حركة تمرد"، ورقة عمل، مركز معلومات دعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.
رضوان، المنتقع، (٢٠١١): "الحراك الاحتجاجي بمصر- الأسباب والتداعيات"، مجلة العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس السويسي، عدد(١).
زايد، أحمد، اعتماد علام، (١٩٩٢): "التغير الاجتماعي"، مكتبة الأنجلو المصرية
زايد، أحمد،(١٩٨٤): "علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية"، ط٢، دار المعارف،القاهرة.
سرحان، منير المرسي،(١٩٨١): " في اجتماعيات التربية"، الطبعة الثانية، دار النهضه العربية.
عكاشة، أحمد، (٢٠٠٥): "شخصية المصري وأمراض الزعامة ومعضلة التعليم" ، دار الشروق المصرية،القاهره، ص١٥.
علام، محمد عبد الهادي، (٢٠١٢): "ثورة ٢٥ يناير وتحديات المستقبل"، دار العين للنشر، القاهرة.
كرازين، يوري، (١٩٧٥): "علم الثورة في النظرية الماركسية" ، ترجمة سمير كرم، الطبعة الأولي، دار الطليعة، بيروت.
كوهن، بيرسي،(١٩٨٥): "النظرية الاجتماعية الحديثة"، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية.
مركز معلومات دعم واتخاذ القرار،(٢٠١٣): " بيان بالمساحة الكلية وعدد السكان بمحافظة الشرقية "، مطوري النظم، محافظة الشرقية.
مصطفى، مريم أحمد،(٢٠٠٢): "التغير ودراسة المستقبل"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٥): " العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات "، الطبعة الأولي، دار السلاسل، الكويت.
وصفي،عاطف،(١٩٩٠): "الأنثربولوجيا الاجتماعية"، ط١، دار النهضة العربية، بيروت.

Boesche. R,(2006): 'Tocqueville's Road Map: Methodology, Liberalism, Revolution, and Despotism', Lexington Books.
Goldstone.J,(1980): "Theories of Revolutions: The Third Generation', World Politics.
Mahmoud,Ashraf Abdelaal,(2013):"The global and loal economic indicators strictly correlated with the investment trend Egypt case: Before and after 25th Jan Revolution", Munich Personal RePEc Archive, paper No.44358
Michael G. , L. Robert,(2008): "Political Science An Introduction", New Jeresy, Pearson Education

SOCIETAL FACTORS LEADING TO 25 JANUARY AND 30 JUNE REVOLUTIONS IN EGYPT "A FIELD STUDY IN A VILLAGE OF SHARKIA GOVERNORATE"

Ecresh, A.A. and Huda A. El-Deeb
Rural Sociology Faculty of Agriculture - Zagazig University
Faculty of Agriculture - Zagazig University

ABSTRACT

The current study aimed at: identify the relative importance of societal factors led to 25 January revolution, the relative importance of previous societal factors after 25 January 30 and June revolutionss, testing the significant differences after and before 25 January and 30 June revolutions according to each factor societal factors mentioned above, testing the significant differences after and before 25 January and June 30 revolutions according to each indicators of societal factors mentioned above, and identify the views of the respondents about the positive and negative effects of 25 January and 30 June revolutions on Egyptian society. The field study conducted in the village of (Menshat Abo Elakhdar, Zagazig, Sharkia Governorate**)**, and data had been collected from a sample of 150 respondents with random sample from individuals over the age of 18 years by a personal interview using the form questionnaire during the period from the beginning of March and lasted until the end of June 2015. Data had been analyzed with using numerical tables, percentages, arithmetic mean, standard deviation, Z-scores, T-scores, Cronbach's alpha coefficient, Kruskal-Wallis test. The most important results of the study were that: (1)the local administration was the first factor among societal factors led to 25January revolution, followed by the psychological factor, agricultural factor, and the security factor, while the health factor, and the educational factor occupied the last societal factors led to 25 January revolution, as well as the local administration factor also still the first factor after 25 January revolution and the 30 June revolution followed by agricultural factor, the security factor, and psychological factor, also the healthy factor, the educational factor still the last factors after 25 January and 30 June revolutions. (2) There was a significant difference after and before 25 January and 30 June revolutions, according to the security factor at the level of 0.01, also a significant difference after and before 25 January and June 30 revolutions, according to each of the social factor, the political factor, and the education factor at the level of 0.05, while no significant differences shwed after and before 25 January and 30 June revolutions, according to the psychological factor, the economic factor, health factor, agricultural factor, and the factor of local administration, and about the effects of the revolutions of 25 January and 30 June on Egyptian society. (3) respondents mentioned that the most important positive effects of 25 January revolution were: Claim masses to stamp out corruption, freedom of expression in economic, social and political matters of

the country, and demand the masses to cause reform in aspects of society rates reached (27.8%, 20.2%, 16.5%) respectively, while the most important negative effects of 25 January revolution were: The spread of lawlessness and riots, theft, bullying and the lack of a sense of security and safety, increase bribes and financial and administrative corruption, and the high prices and scarcity of some goods such as gasoline, diesel and gas rates reached (25.6%, 21.6%, 13.6%) respectively, and about the most important positive effects of the revolution of 30 June : Claim to cause reform in aspects of society, the elimination of the Brotherhood and their destructive ideas, and return to the relative sense of security and safety of citizens rates reached (20.3%, 17.5%, 12.7%) respectively, while the most negative effects of the Revolution of 30 June are:the emergence of corrupt symbols of National Party members once again in the political field, no change or progress occurred in the conditions of society, and decline in the degree of freedom of expression of what it was during the events of January 25 rates reached (16.0%, 10.7%, 10.7%) respectively.

Guidingwords: societal factors, positive and negative effects, 25 January revolution, 30 June revolution, Egypt.